

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي جعل الصلوة ذريعة للتقريب ومعراجا للمؤمنين وامن بفعلها وحث  
 ووعده بالجنة وبشر بغيرها الفاعلين ونهى عن تركها وبالغ واوعدهم بالنار وانذر  
 بالهها النار كما هو واوضح سبلها وكشف عنها الغطاء فاطرها بالادلة والبراهين  
 ثم اسل رسوله ونصب حججه ليكونوا لها دليلا مبينين ومعينين فطوبى لمن كان  
 لاحبار بينه وانادى به ثم اوصيائه من المتقين على الله عليه والهم مقابل التماسه  
 ومصالح الدجول من تبعم ملا السموات وفناء الارضين <sup>فبقول العبد المذنب</sup>  
 الكتيب الضعيف الذليل الخجاف اسمعيل بن الحسين بن محمد رضا بن ملا الدين محمد الميا  
 حوسبوا حسابا بيرا وصبروا الى الجنة والمغفرة مصرا في الماربات الاباب والولاء  
 الى استدلالها على مبيته وجوب المجعة في زمن الغيبة مبا الغي منه حتى كان يقول  
 بحجبتها مع اهل الضلالة والهجية غير الرضى عنهم باكلها فضلا عن جلهاهم  
 مجذوف مدعاهم ان ان اشهر اشارة اجمالية الى طريق الحق والانصاف ساهبا  
 اظهار حقيقة الحال في تلك المسئلة من غير الاعتراف للذبحر المقلد يقول مدعى انما  
 لا يقدر على بيان ما يدعيه وان بذل بغيره كالهدوء ونظام مساهبه والله بعصمنا من الخطا  
 والذلل كاشا ما كان منها في القول والعمل انه ملهم العقل وملتقى الصواب ومن المبدأ  
 واليه المآب فوجدت الى سالمة الحق منها محمد بن الموفق المدهون بحسن تدوينه واحسن  
 وكل موطن اشتمل واكمل من غيرها فتعرضت لا قانم ما فيها وملا كرواصول من كلام الله تعالى  
 ونقدت وامانة المعصومين ورسوله مقتصر منها غير يحتاج من غيرها سوى ما يقتضي  
 ذكره التقريب او يكون مما يوجب المناظر فيه التخييل لان ما في كلامه من قول باطل لا يرد  
 من سره به بقا لغيره بنا ان حركه جملة واحدة ما فيه لان من حسن اسلم المرز واليا لا  
 بعينه ما قول وباطنه واثباته واثباته واثباته والسادس به من معاب الامم <sup>السادس</sup>  
 بالقدرة

قال قدس سره في اخر المقتضى بندا اول الكلام اتفقتم ثم قد كلف رسول الله ثم كلام  
 الاثمة المعصومين والادلة الشرعية من هذا النكتة ثم نقل كلامه العظمى  
 المشيرين من العقلاء والمناحرين ونثبتهم الاجماع المعينة الفاعلين به على الوجوب  
 ثم نافي بالوجوه العقلية المعينة من هذا الى على ذلك والادلة الشرعية من هذا  
 اقله بالله التوفيق وببده انفة الحقيق واليقين في نظرنا لان المراد بالوجوب العقيد  
 ان كان هو القياس فيخرج الاستدلال وان كان هو الاستدلال فيخرج القياس وان كان هما  
 طبعا واحدا فيخرج الحصر اذ كل منهما دليل على ما لا يصح منهما ما احدهما على قواعدهم فان الادلة  
 الادلة الشرعية منهم مبان من الكتاب والسنة والاجماع والقياس والاستدلال واجازة اثبات  
 المعصومين اما غير معدودة منهم ففقدوا الادلة او اما منعدودة تحت السند على أي  
 فالأى غير جامع على ما اعتبر قدس سره حيث كلامهم بل لا اخ من الادلة الشرعية فان كانت  
 ان اراد باعنا الى المحققين من اصحابنا الامامية وهم لا يقولون بالقياس وان كانوا يستدلون  
 الاحكام بالوجوه العقلية من هذا في احد عشر مجا وما ارادهم العقلاء لا يقرون بشا  
 من الفاعلين بالقياس بالحصر اذ الادلة من هذا فالثلة المختار من هذا والاجماع ودليل  
 قلت الادلة عند فقهاءنا المحققين من هذا فان بغيره لا يخرج به جماعة منهم الشبهة المذكورة  
 حيث قال الانسان السادس في قوله خبر في الاصول وهي اربعة ثم فصلها بالكتاب والسنة والاجماع  
 ودليل العقل ونسب على من غير ما لا يتوقف على الخطاب وهو حجة من عدلها ما يتوقف عليه وهو ستة  
 ثم منها وقال اليها في قوله مرقد في هذه الاصول الادلة الشرعية من هذا اربعة الكتاب والسنة  
 والاجماع ودليل العقل قال في الحاشية لا بأس بالادلة من هذا وما عندهم ومعنى بهم العامة فخر وقام  
 الفاضل المحط طالب ثوبه في بعض من الادلة الاحكام عن هذا من هذا في كتاب الله العزيز ونسب  
 المتواتر المتقوله من ومن احد من الاثمة المعصومين وما بالاعاد مع سلامة السند والاجماع  
 ودليل العقل البراءة الاصلية والاستصحاب الاحتمال والاشارة الكتاب والسنة والجملة



كونها ماله منطوقها طارة ومنه ما احرى انقسم الادلة المحقة الى صنفين المعتبرين والمنهين  
 فسمان مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة فكانت هذه الادلة كائنة في استنباط الاحكام العقل  
 والنقل على امتناع العمل بالقياس على ما يتبين في كتب الاصول ونقض القياس اثباتا صحيحا في صورة  
 لا اجل شئ في صورة اخرى ويعتد على اعتبار ان كان الاصل هو الذي يثبت فيه الحكم بدليل من  
 او غيره والفرع وهو الذي يطلب اثبات مثل ذلك الحكم فيه الحكم الذي يذهبونه في الفرع لثبوت  
 في الاصل والعلوم المجاميع بين الاصل والفرع كما نقول الخمر حرام فالسبب حرام بالقياس اليه  
 والمجاميع هو الاسكان وهو العلة المقضية لثبوت الحكم منها اذا عرفت ذلك فنقول هذا القياس  
 ان كان المضمر في العمل وجبا العمل به ولا يكون بناءا في الحقيقة بل اثباتا للحكم في الفرع انما  
 كما في قوله كما سئل من بيع الربط بالتمر ينقص لنا جف فالوانع قال لا اذن دل على ان مقتضى  
 التبع هو اليوسر الموجهة للنقص في الحكم الربط بالتمر وينفذ ذلك من النظائر فالاحكام التي  
 ليست منصوصة عندنا بالخصوصية تدبثت فيها الحكم اما بطريق مفهوم الموافقة وهو المبلغ  
 في الدلالة في المنطوق كما في قوله ثم لا نقلها ان فانه يدل على القرب بطريق اولي وبطل هذا  
 يكون مقتضى ما به او بطريق مفهوم المخالفة كما في قوله ثم في ضامة الغنم الزكوة ملاعبهم المخطاة  
 على اشعار الزكوة من العلوفة وفي كونه دليلا خلاف او بطريق القياس المخصوص العلم كما  
 فلما في الربط ليس شئ من هذه الانواع بقياس فلا يترجم انما هذا الحكم من صورة الى اخرى الا  
 على احد من هذه الانواع فلا يثبت انما العلم بالقياس انما هو طابع عام فظهر ان هذا الكلام  
 من ذلك الكلام قدس سره لا ينطبق على مناهج العامة والخاصة لا بطريق ما عليه الغنم في اصطلاح  
 جديد لغيره وجه شديد فان مضى الامام ووضفته على ما صرح به الاخوان بمقتضى الشريعة  
 الغنم ترويح الكتاب بالسنة على ما كانا عليه في عهد صاحب الشريعة صلوات الله عليه وعلى آله  
 والمستخفين بها يا بصاح الميراثات وتبين المتشابهات وتبين المتشابهات والاشباها  
 وتعلم الدليل وتعرفها التبريل والاحسان من ماله الله عز وجل المغير فذلك من الاحكام والحدود  
 والقرائط

١٢٢  
 والقوانين الشرعية والروابط الدينية والقول بين اللبنة من في الحقيقة خافطون فيج  
 وتبين انه يهلك من ملك من يدين ويحرم من يدين وهذا مبني قوله وانما لا يقتضي  
 حتى يرد على الحق لان معنى عدم افتراءها هو ان علم الكتاب منهم من فهم ما نحن  
 مقامه ويثبتون كلامه فهذا وجه ما يصل عليه الاقوال واما وجه ما ذهب اليه هذا الكلام  
 فغير معلوم ولا مضمون غير ان لا مشاحة في الاصطلاح مع ان اللان من مناهج الاحياء  
 وهو قدس سره من انحصار الادلة في الاثبات الكتابية بالسنة فبعد ان تمام الاجماع والاشهاد  
 اليها بغير اعتبار مطابقة ما عليه القوم وهو ظاهر فبعد ما عرفت من ظاهر الحال هو مرقع  
 مدحه اعترف بما قاله لكن انما هو انه اراد بالوجه العقلي ما يستتبعه الغنم بدليل العقل  
 العام بالاستدلال المراد به ما ليس بنوع ولا اجماع ولا قياس وقد يطلق في العرف على اقامة  
 الدليل مطلقا من نوع وجماع او غيرها ولكنه اصطلح من عنده وعد كلامهم من دليل آخر من  
 الادلة فتراد على كلا الاصطلاحين فسمنا المحصر على طريقة العامة من جواهر ما على قواعد الغنم  
 فيكون ان يكون ضم النسيب فيهم كما نهم ذكرنا في وجه المحصر ان الدليل على الحكم الشرعي اما  
 وحى او لا والاول اما نوع لغرض اجماع او لا والكتاب والثاني السنن عن الوحي اما كانت  
 من محقق وحى او لا الاول اجماع والثاني دليل العقل وقال في القول الوحي اما استوى  
 وهو الكتاب بل هو السنن وعبر الوحي ان كان هذا الكلام اجماع او مشاكلة في فرع الاصل  
 وقياس والافا استدلالا فظهر بذلك ما في كلامه من من الخطأ والخروج من القانون فليست  
 الحماينة قال قدس سره الباب الاول في الدليل على منية وجوب الجمع من كلام الله تعالى  
 في حكم كتابهما الذين امنوا اذا نزلت عليهم سورة من يوم الجمعة فاسعوا بالذكر لله وندوا  
 السبع ذلكم جناتكم ان كنتم تعلمون انفقوا المصروف على ان المراد بالذكر الموعود به بالسعي اليه  
 في الامة صلوة الجمعة او خطبتها او غيرها ما كانا عليه غير واحد من العلماء مطلقا من قوله اسم  
 ما هو بالسعي اليها واجتماع خطبتها وعملها وتذكر كل ما ما يستعمل منها في ادعى خروج



بعض المؤمنين من هذه الامور في بعض الاوقات فغلبه الدليل فها هو بصره ان كنتم صادقين  
وفي الاية مع الامر بالدال على الوجوب بصره بالثابت وانما الحاشية لا يخفى فالبين المحققين  
السيد الثاني في رسالتين الفها وتحقق هذه المسئلة واثبات الوجوب العيني في زمان  
الغيبه وبسط القول فيه بما لم يفسر ان يعلق الامر في الاية انما هو على النذر الثابت من  
لغيره الوقت ابعا كانت او شئت وحيث بانى لها يجب السعي لذكر الله وهو صلوة  
الجمعة ركعتين واستماع خطبتها وكذا ان قال انه اذن في الصلوة هذا الرافد يوم الجمعة فقلوا  
الجمعة او فاسموا الصلوة الجمعة وصلوها قال هذا واضح الدلالة لا اشكال فيه والعلم  
في قوله تعالى فاسموا الى ذكر الله ولم يقل فاسموا اليها وانما علق على الاذان حاشا على من  
لها معنى فبعضهم الى وجوبها لذلك وكذا القول في تعلق الامر بالسعي فانه امر بمقتضاها  
على المبلغ وجبه واذا وجب السعي اليها وجب لها ايضا بطريق الاولى ولا يخفى لاجاب السعي اليها  
مع عدم ايجابها كما هو ظاهر انتهى كلامه اقول وبالله التوفيق اذا الشريعة ليست بخاصة  
في العموم لغة تكون غامض من سور الممثلة ومنهم ان المستغلة في الايات الاحكامية تكون بمعنى  
من وكما فتقد العموم عرفا نحو اذا قمتم الى الصلوة فافسلوا وجوهكم باذا قرأت القرآن  
فاستغنى الله واذا جئتم بخروجكم من مسلة وعموم الاوقات في الايات ليس كذلك  
عليه والاجماع والاحكام الرافعة لذلك الاذان يعني اذا اذن في يوم الجمعة للصلوة  
واللام فيها للعهد المعهود صلوة الظهر المذكورة وقوله وامن الصلوة للولك الشمس  
وله مناهجها وهي اعما الظهر اول صلوة صلواتها رسول الله وهو الصلوة الوسطى التي  
خصها الله من بين الصلوات اليومية بالامري الحاشية عليها بعد الامر بالمحافظة على الجميع كما  
دل على الاحكام وصرح به الاحكام سبالي مفصلا وذلك لان اللام هنا لا يجمل ان  
يكون للجنس والاستغراق وهو ظاهر ولا للعهد الذي لا نه موضوع للحقيقة المحضة والله  
وارادة الفرد المنتشر منه محاجة الى القرينة وليست مع انه غير مستلزم للطوب فقبيل كونه  
للعهد الخاص

فالعهد الخاص به ولا مخصص موضع من القرآن ان الجمعة وان قلت العهد الخاص به على  
ثلاثة اقسام الذكر وهو الذي تقدم لمجتمعة ذكره انما ارسلنا الى فرعون وسواه  
مرفوع الرسول والعلم وهو الذي تقدم لمجتمعة علمه من الواد المقدس موسى وآزيسا  
بخت السحرة لان ذلك كان معلوما عندهم والخصم الذي هو اليوم اكملت لكم دينكم يعني ان  
يكون المراد بها الثاني اذ لا مانع له دون الاول قلت هذا مع انه خارج عن موضع امر  
استدلالهم انما يصح ان لو ثبت بطريق صحيح ان نزول الاية انما كان بعد علمهم بوجوب  
صلوة الجمعة واشتهان ما وشيوعها فيها بينهم ودون بشيوعها عند الضلوك كيف  
وهم انما يثبتون اصل وجوبها بالآية فكيف يصح هذا الاحتمال هذا بل يصح معنى  
مشتق وجوبها بانها ما كانت معصومة ولا مشروعة قبل نزولها هذا من اما لا يفتى  
وملا متوجه ايراد الى او ما يفيد معناه في مقابلتها اي اذا اذن في نداء فاشياع من يرون  
في يوم الجمعة الى الصلوة فعليكم السعي الى ذكر الله فاللام هنا مفيد للمعنى الاستشهاد بالآية  
وقوله امود بالله من الشيطان الرجيم واما ما يقع كما واما ان الله فانه في الطرف كبر لما يقع  
بمؤمنين بينك حجاب وكنت من قدامكم ولعلهم اطرو الوجوه فان المراد بالنداء هنا  
ما يقع في وسط يوم الجمعة وعرضه لا يقع في اوله وابدا نه نامل فندوا اما للفضل فانه  
خطبا منهم افرقوا فادخلوا نار او يجرهم من الرضا ما يجرهم من التيب واما للتبيين وهو  
المقصود من امورهم هنا بيان لاذا الان قولك وقت نداء الصلوة وجب عليكم السعي  
اليها بهم فاذا قلت الذي هو يوم الجمعة فظهر المقصود ورفع الابهام واما للتبيين  
ومعناه اذا اذن في بعض يوم الجمعة واما اذا نذر على القول بجوازها في الاشياء وفي الآية  
صوحا التاكيد وضربا لمحت والمبا الغة في طلب الخير والاستقامة اليه حيث جبر من  
الذهاب الى ذكر الله بالسعي المعين للاسراع في المشي والمبا الغة فيه امر بترك البيع ثم قال  
السعي والترك انفع لكم عاقبة ان كنتم من اهل العلم وهو مشعر بان من لم يفعلها فهو ليس



من اصله بل هو من لم يميز بين الحق والشر والصالح والفساد ولم يفرق بين الصالح  
والنافع والعلل الوجه فيه ان يوم الجمعة يوم مبارك مصنف على المسلمين وهو يوم العمل والتجمل  
وفيه ساعة مباركة لا يسهل الله عبده من فيها شيئا الا اعطاه الله وفيه ساعة العمل  
وتجمل للعباد وينزل عليهم الرحمة من اوفى منكم يوم الجمعة فلا يستغل بشيء من العباد  
ولكن الناس لما لم يحبوا العمل وكانوا اجرة من الزاهدين ومنه من فضل من الغافلين منهم  
عليه وامرهم بترك جميع اسباب الحاش في ذلك الوقت وقال هو خير لكم لان ما منكم بفقد  
وما من الله باق والعامل لا يورث العاقب على اباقي هذا والاضافة ذكر الله للعباد لان  
يعرفها بايمان لا نقول علام بهذا لاعلام معبودا بامان تلك المنية لاعلام من علمانه  
والالم يبق فرق بين النكوة والمعرفة والمعهود هو الصلوة لانه لم يبق غيرها وذلك قال  
المستدل قدس سره بعد ما بلغ الحد درجة الفهم والانصاف وتخلي عن التقيد بالاعتساف  
في تفسير الصافي وهو كما سمعنا ان الاسماء تنزل من السماء فاسعوا الى ذكر الله يعني الى الصلوة  
كما يستفاد مما قبله وما بعده ولم يقيدها بالجمعة ولا استدلل بها على وجوبها بل اكتفى بذكر  
بذم الاجناس كما هو دأبه في هذا التفسير ولذلك ومنه ثم قال في الاجناس في ذمها بالجمعة اكثر  
من ان يحصى وقد عرفت ان المراد بالصلوة في الآية هو الظاهر من ادعائهم المراد بالذكر صلوة  
وحظبت بها اوها خلية الدليل فلا حاشا برهانكم ان كنتم صادقين اللهم ان يقولوا انا وجدنا  
على امتنا على ائمتنا وهم مقتدون وقد المفسرون على تفسير انما هم ليس بجمعة اوله الشر  
مخففة في اربعة ادخيس وقد مررت اليه الاشارة وما عدت لهم منها مع انهم اخذوا بعضهم  
من بعض تقليدا من غير نظر دقيق او فكر عميق وليس في الاجناس ما يدل على ان المراد به الصلوة  
او حظبت بها اوها معا كما ادعاه القائلون بالوجوب العيني وكيف يكون قولهم مجتبع ما هو المشهور  
بين الطلبة انه لا يجوز تفسير القرآن بغير نص واضح وقد نقل في مجمع البيان انه قد صح عن النبي  
وهو الائمة ان تفسير القرآن لا يجوز الا بالاشد الصحيح والنفي الصحيح وروى العامر عن النبي

انه قال من فرق القرآن

انه من فرق القرآن بوجه خاص ما لم يفرق فقط الخطا وطريق الخاصة منهم ليس بشيء البعد  
من الرجال من تفسير القرآن فذلك هو الخطا في اجمع الاسماء الله وانما اراد الله ليعرف  
فذلك ان ينتهي الى ما به وصراطه وان يعبدوه وينتسبوا فتقوله الى طاعة بكتابه والناظرين  
من امره وان يستنبطونه منهم فاما خبرهم فليس يعلم ذلك ابدا وبالك وتلاوة القرآن  
بملك فان الناس من يترك في فعله كما شئوا من الامور ولا ما يرون عليه ولا  
على ما يراه الاس حده وبابه الذي جعله الله فانهم والطالب الامور من كانه بوجه انشاء الله  
وفي حديث بن عباس الهلالي قال قلت لابي عبد الله من سمع من سلمان والمقداد رضي  
في تفسير القرآن واحاديث من النبي عزما في ابدى الناس ثم سمعت منك تصديق ما سمعته  
منهم ورايت غايدما الناس كثير من تفسير القرآن ومن الاحاديث من النبي ثم قال نعم  
وتزعمون ان ذلك كله باطل افتر الناس يكذبون عدا رسول الله متعديون ويقترون  
القرآن بارائهم قال ان في ابدى الناس حقا ومحا باطلا وكذا وما سخا ومنوخا وما ناك  
حاصا ومكروا منشاها وحفظا وهما وتكذب على رسول الله وفيه من خطايا  
فقال ايها الناس قد كثرت على الكذابة في كذب على متعبا فليست مقفدة من النار ثم  
كذب عليه من بعده الحديث يستفاد من ان لا اعتماد على شيء من تقاير العامة اذ لم يكن  
على طبقه في طريقنا ولا سيما والمشاهاة بالجملة الاستدلال بالآية على وجوبها  
موقوف على اثبات تلك المعذرات المنصورة واثباتها حرم الضاد وعلى تقدير  
دلائلها عليه منصوص باهل زمانه لما تقرر في اصول من ان الخطابات العامة للناس  
الواردة على لسان الرسول ليست خطابات من بعدهم وانما ثبتت حكمها بدليل اخر من  
اجماع او غيرها وما مجرد البسطة فلا ريب في تقبيلها بالآية بانفرادها لا بدليل  
بها العيني في هذه الزمان بل لا بد في الدلالة عليه من انصاف امر اخر من اجماع وهما من  
ظاهر اما الثاني فظاهر من المشهور ان الاجماع منعقد على حذو ما كان سباني واما



الاول مستعرف ما لم يظن ان الاستدلال بهذه الامة متاها على تلك المسئلة لا يمكن  
 نفعنا بل العدة من تلك الاجزاء فان تمت دلالتها بنبأ المدهى والافلاهم وتنبه جعل بعض  
 من باب الاضطراب حديث ابي ابي الخرايما سال ابا عبد الله عن قول الله تعالى فانما  
 الصلوة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله قال الصلوة يوم الجمعة والانتشار يوم  
 السبت من بيتا ومضرا للامة وانتعكس على العقل جبريا بانه ليس به من ولا اثر لما ايدى  
 بل العجبة فيه ما روى المولى بن خنيس من انه ايضا قال من وافق منكم يوم الجمعة فلا يفعل  
 غير العبادة فان فيها يغفر للعباد ويترك عليهم الرحمة مكان ينبغي للعامل ان يصرف تمام قلبه  
 في ذلك اليوم في الطاعة والعبادة وبعد انقضاء هذه الانتشار في الارض والبقاء من فضل  
 بوقته ما في خطبة على م الا ان هذا يوم يوم جعل الله لكم مبدءا وهو مبدء ايامكم وافضل  
 ايامكم وقدمكم الله في كتابه العرفية المذكور فليعظم غيبكم منه وتخلص بنبأكم منه  
 واكثر وابنه المنفع والنفاء ومثله الرحمة والعفوان فان الله عز وجل يحب لكل من واه  
 وورد الثاني من مصاه وكل من تكبر عن عبادة الله قال الله عز وجل ادعوني استجب ان الله  
 يستجبون من مبادي سجدت على حجته وادعوني وبه ساعة مباركة لا يبدل الله  
 مبدون من فيها شيئا الا اعطاء وهو كما روي بقية الباب والله يهدي من يشاء الى صراط  
 المستوي وطريق الصواب فانه يرجع في ان الدابة المذكور في الآية الدعاء والتضرع ومثله انهم  
 والعفوان والاستكثار من الدار من نعم يمكن ان يجعل مؤبدا قول المغيرة ما في علل الطبع  
 من الجلبى من الصادق م قال اذا نيت الى الصلوة استأنا الله فانما سعيك وليكن عليك  
 السكينة والوقار فادركت فضلا وما سبق فانه فان الله عز وجل يقول يا ايها الذين  
 امنوا اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله قالوا ما معنى فاسعوا هو الاكفاء  
 من الله ما علم ان الامرا اذا ملق على علة ثابتة عليها بالدليل من ان رضى فاجلدوا بالانفاق  
 على انه يجب تكرار الفعل بتكرار العلة للاجتماع على وجوب اتباع العلة والبيان الحكم بدلتها  
 وان علق

وان علق غيرها الى امر لم يثبت عليه بخلافه اذا دخل الشك فامتنع مبدءا من مبدء  
 فالتحذر عند المحققين انه لا يقتضى تكرار الفعل بتكرار ما علق به لان المبدء اذا قال  
 اذا دخلت الصلوة فانتشروا فاشتركا في مقتضى فعلها بكونها بكونها بكونها بكونها بكونها  
 وذلك معلوم فقلنا ولو وجب تكرار الفعل بتكرار ما علق به لما كان كذلك مقتضى ذلك  
 في ان النداء ليس بعللة ثابتة عليها بالدليل لوجوب السعي لا بكونه واجب فقلنا عليه  
 بدل على انه ليس بواجب ايضا لان تعليل الواجب على السعي بانه واجب وبهذا بينهم  
 اساسا ما بين ان الامر للوجوب وانما اذا وجب السعي اليها وجب ايضا الا ان يقول  
 لما كان السعي واجبا فقلنا عليه وجب وجوبه ايضا وفيه انه قال تعليل السعي عليه يستلزم  
 وجوبه فانما بالوجوب النداء لتعليل السعي عليه جاء الدعوى انه منافق للقاعدة  
 المذكورة انما وايضا لو كان النداء علة لوجوبه كما ينادى به قوله وجب بانه لهما  
 يجب السعي فاذا لم يحقق ذلك لم يجب السعي بل يحرم كما انه اذا لم يحقق الزنى لم يجب الجملة  
 بل يحرم اللاتم لانه يقول وجوب السعي في النداء فاذا اوفى وجب واذا لم يوفى لم يجب فان  
 ذلك النداء الذي يستلزم ترك السعي الواجب ضرورة استلزم استثناء العلة استثناء  
 ويمكن التواي بان مفهوم الشرط ليس بعينه من بعضهم وعلى تقدير اعتناء وانما يعتبر اذا  
 لم يكن به التقييد به وجه اخر سوى عدم الحكم في المسكون وهذا يمكن ان يكون السبب في  
 تعليل عليه المحقق علة والتعقيب به كما اشار اليه المستدل منه ولكن يمكن ان يكون المراد به  
 نداء خاصة كما اشار اليه السيد في شرح الاشارة حيث قال بعد الاستدلال بالآية على  
 الوجوب التحسيني وبشكل بارادة نداء خاص فبذلك الامر بالسعي واعلم ايضا ان الفرق  
 في الاصول ان الواجب اذا كان معندا بمقدمة اي ما يوقف ذلك الواجب عليه فذلك النداء  
 ايضا واجبة لانه اذا كانت معقنة الشيء واجبة فذلك الشيء ايضا واجبة كما هو المفهوم  
 من كلامه وبالمجمله من كلامه مضطرب مشوش لا بد لهم اولى آخره من انما فيه وهم



است جيني بان مقتضى ظاهر سياق الآية الكريمة ان من قاسموا الدنيا الاغنياء عنها  
بالذكر اسنان الا انها ذكر الله وان ينفي المقصد بفعلها انما ذكر الله لان يكون اسنان  
الى ان المراد به صلوة الجمعة والسعي اليها كما فيهم بين المحققين وجعله سر او كنهه لحلق مقتضى  
الظاهر وما يقفهم هذا المعنى من الآية الا باستقائه الرسل لا بل الى احوالهم وبقولهم بل  
يجب ان هذا القبر المحقق بالانفاذ والمجتهات وما هذا الا القبر الذي اراى الموضع شريفا  
وهذا ظاهره لانه دونه رتبة بالاساليب الكلام ثم اخذ فقط ما يتبين ولا حظ المفاهيم والحاصل  
ان ارادة صلوة الجمعة من ذكر الله خلاف ظاهر الآية ومن المفردات والمسلطات والاصول  
امتناع ان يجادل الله بشئ بهد خلاف ظاهر من دون البيان والالتزم الاغنياء بما  
لان المطلق للفظ الظاهر للدلالة على معنى يوجب اعتقاد سامعة العالم بوصفه ارادة  
لا تظه من ذلك المعنى وذلك معلوم بالوجدان الصحيح فاذ لم يكن ذلك للمعنى واد للفظ كان  
اعتقاد السامع ارادته لجهلا ما ظلا في مع عدم ارادته معناه الظاهر اعزاء السامع بذلك  
الاعتقاد للجهل لانه بالنسبة الى غيره ظاهر من له لذلك ما را الاستدلال والاحتجاج بالآيات  
والروايات من السلف الى الخلف على الظاهر المتبادر وقد عرفت انهم لم ياتوا في الذكر في الآيات  
بصلوة الجمعة في شئ من الاخبار المذكورة فالاصول المتداولة بين الاصحاب والاكابر  
الاستدلال به اولى من الاستدلال بقول المفسرين وخصوصا على طريقة المسند بل انما  
المتبادر من اغلب الروايات الواردة من ذلك الباب بان على عمومهم وضمنوا بالاشارة  
ايجابه فتدركه فتفكر في طريقة الاستدلال وضوابط العربية تختص بالصلوة المذكورة  
بل قد تعلم ان المتبادر منها هو الصلوة المذكورة في سائر الآيات نعم لو كان ويرد في  
ان المخالف في عهد كما هو متشاقق في نهائهم الى صلوة الجمعة قلت حسا لهم على ذلك  
وتعريف كان لما ذكره وجه وليس فليس هذا ما عندنا والعلم عند الله وعند اهل البيت  
وقال سبحانه يا ايها الذين امنوا لا تلهيكم اموالكم ولا اولادكم عن ذكر الله ومن يفعل ذلك

هم الخاسرون

هم الخاسرون وقد مر الذكر هنا ايضا بصلوة الجمعة فيها الله ثم ذكر في الصلوة بين  
وامرهما في احديهما من تركها والاهمال بها والاستغناء عنها في الاخرى ومنه في القراءة  
اما وجوبها واستحبها بالبتذكر السمعون من افع الاعوام والتميز وموار الفضل والخصر حسا  
مليدا وناكدا للبتذكر بها ومثل هذا لا يوجد في غيره من الفروض فان الاوامر فيها  
بجمله فالبا خالصة من هذا التاكيد والتبرع بالخصوص افعا وبالله التوفيق هذه الآية  
لاختصاص السابقة واللاحقة بالدلالة منها على ما دامه المسند اصلها واما ما ذكر في  
ذيلها حق من قبل الموعظة والتجربة للناس مما من رايه هؤلاء الفاضل بالوجوب  
العيني وليس منه ما يصح الاستدلال او يقتضي به البيان بل لا يبين ولا يقتضي من جوع  
ولا بان من خوف مع انه كلام فليكن المحسن بن عبد الصمد الحارثي فانه قال في رساله  
لعمامة بالعقد الظاهر ما كذا في قوله ولا رسوله ولا اهل بيته على امر اكثر من التاكيد على  
الصلوة وواقع الفرض والاجماع على انها افضل الاجام والصلوة الجمعة واحدة فذلكم قال  
ونصب كثير من العلماء الى انها هي الصلوة التي امر الله بالمحافظة عليها وهذا الرجل المحدث  
ايضا قد قلده في كلامه هذا المعنى قوله في كثير من العلماء رة بين المحققين كما ساق  
مع ما فيه ثم ذكر كلاما خطايا او غيرها لا يؤول الى المطالب وحاصله ما ذكره المسند  
الا انه قال في اخر كلامه وهو شئ اخص من ان يامر الشاه بها في ايام دولته فيكون ثوبا  
وثواب من بصلوها في صحابة اليوم القيمة وعلى تو فيقات الاطية اقتضت كون هذه  
السنة العظيمة مكتوبة في صحابة لا زال مسود او يبدوا اليوم الدين وامثال هذه الكلمات  
والمختلفات في رسائل هذه اكثر من ان يحصى والغرض من فهم والمدعى معلوم على الصلوة  
العادف بتبنيته نبيته اعلم انهم لم يضرروا الذكر ههنا بصلوة الجمعة قال في الكشاف بعد ان  
ابقى الذكر في مقام القبر على عمومهم ولم يفسره بشئ قل ذكر الله الصلوة المحسنة وعن الحسن  
جميع الفرائض كانه قال من طاعة الله وقيل القرآن وعن الحسن في الجهاد مع رسول الله وذا

تكملة في قوله  
والصلاة



مختص بكتابه في معرفة ما اعلم  
 از كتابخانه خارج شهر

ففي بيان قوله وقيل ذكره في غمارة والصبر على بلائه والرضا بقضائه ثم قال وهو  
 اشارة الى انه لا ينبغي ان يفعل المؤمن من ذكر الله في غمارة او غمارة في جميع الاحوال  
 لا ينقطع وقد نصح على منوالهم المستدل في تفسير الصافي من حيث قال لا ينبغي ان  
 يتغير بها ولا اهتمام بها من ذكره كما الصلوة وما في العبادات وهو قبل على عدم عشوة  
 في ذلك على غيره ولا اشارة لا تضع تفسيرا هذا على ذلك ويدل عليه ايضا انه ما في هذه الآية  
 عبد على بن محمد الحنفي في تفسيره المستقيم في الثقلين حتى لم يلزم بغرض بها اصلا فانه كما  
 قد تقدم في تفسيره هذا ان يذكر في بيان الايات ما يستر عليه من الاجاز والروايات فكل ما  
 خص به هؤلاء في تفسير الرازي والجميع في تفسيره عليه من الركون ما يستحقه حيث ابقا ما لم  
 ولم يفسره بشيء وفيه ما فعل كذا في تفسير الرجل الصالح لان الذكر في الشا والدعاء والصلوة  
 وقرائة القرآن والحديث وذكر الحلال والحرام واحسان اليتامى والارامل والصالحين  
 وهم اعم من ان يكون باللسان او الجنان او الاركان وبالجملة كما كان سبحانه وهو غايته من  
 الاعمال المبركة فهو ذكر حتى سبحانه في لوقته في غمارة ثم توصل الى عبارة انك  
 الذكر لما كان الله ثم مدخل في كل الامناء جوامعها واعراضها التي كان لا شيء صالحا الا  
 يقع موقفا للذكر الله فالاعتبار اذن بالقصد والاحتياط في سبحانه وبغيره فاما ما اعتبر  
 ولائكم من الغافلين فكيف يمكن تخفيض الذكر بصلوة الجمعة في مقام الاستدلال مع عدم التقى  
 والقرينة فمن هذا لا يجزم دعوى حال من اليقين والبرهان فلهذا انتم ان كنتم  
 صادقين وبما ذكرناه من طهر من ادقوله قال الله تعالى في محكم كتابه واما قوله قدس سره وذهب  
 الى قرائتها ما قول في اي موضع من القرآن مدنا لها وانه لا عين له ولا اثر في قول من  
 موافقة ولا في باطن في موافقة نعم ويرى في بعض الاحبار الماتية من الائمة الاطهار صلوات  
 عليهم اجمعين اللب واللبا واللام ان يقرأ بذهب على هذه المفعول وهو من سياق كلامه قدس سره  
 بعد غايته البعد مع ذلك يلزم منه التعطيل وهو ايضا صحيح واعلم ان القائل بوجوب قرائته  
 انجمن

المجتمعين في علمهم الحجة الصدوق في الفقيه قال في قوله اقرأ في صلوة الظهر سورة الجمعة والماء  
 فان نسبتها الواحدة منها واقران خبرها ثم ذكرت قارعة اليها ما لم يعد نصف السورة  
 فان قرأت نصفها فتم السورة وجعلها ركعتين نافذة وسلم فيها واما على ما يستحق  
 ثم قال وما روي من الرضا في قوله فيها وصلوة الظهر يوم الجمعة في الخبرين المستفيضة  
 المسافر ما كان بهما من ذكرها والمنسوبة استحبابها فيهما في الاحوط اعتبارهما في  
 الظهر لبعائته سواء الصدوق فتوابعه بالاعمال ونقلها في جميع البيان وان كانت جملة  
 الحمد من حسان والخروج من الخلاف في المتن سره وقال في قوله تعالى في الصلوات  
 الوسطى خيرا فقلق الوسطى بالامها الحافظة عليها من بين الصلوة بعد الاما الحافظة  
 على الحج الذي عليه المحقق انها صلوة الظهر في يوم الجمعة وبها في الجمعة وقال جماعة من  
 ائمة الجمعة لا يقرأ في الايتين المحققين طاب ثراه في بعض ما يروى انزل وبالله التوفيق في  
 الفقيه في رواية زرارة بن ابيس الطيلى ما خذ منها موضع الحاجة والقلت لا يصفى  
 اجزى مما روي الله من الصلوات فقال حسن صلوات في الليل والنهار الى ان قال الامام  
 وقال وحافظ على الصلوات والصلوة الوسطى وهي اقدس صلوات روي الله  
 وهي وسط صلواتي بالليل والصلوة العذراء وصلوة العصور والبيان احكام الروايات  
 عن من يدين ثابت ان النبي كان يصلي بها جماعة فكانت افضل الصلوات على الجماعة فلا  
 يكون وراثة الا الصلوات الصغار فقال لقد عرفت ان امرئ منكم لا يشهدون الصلوة  
 يومئذ فقلت وبه دلائل ما علم ان الصلوة الوسطى هي صلوة الظهر وقد اختلف فيها في  
 الكل صلوة سوى صلوة العشاء طاعة في قوله بنقل من احسن السلف انها صلوة العشاء  
 وذكر بعض المتأخرين انها لا يقرأ فيها صلوة الا بقصر ان كذا ذكره جليلي في حاشيته  
 على المطول بقوله احد المحققين لا يقرأ فيها الله عز وجل للعبادة الحافظة على جميعها  
 كما في ليلة القدر وساعة الجمعة وقال الصدوق في الفقيه وبطلت هذه الآية يوم الجمعة

في بيان ما اعلم  
 از كتابخانه خارج شهر



ورسول الله والتفرقت بنحو تركها على حالها فالسنة والمحافظة واضان للغير وكعبين  
انما وصفت الكعبان الا انما افاضنا البنية يوم الجمعة للغير لكان الخطيبين مع الامة من  
صلى يوم الجمعة في جماعة فليصلها اربعا كصلوة الظهر في سائر الايام وقال الكشاف هي صلوة  
العصر من النبي انه قال يوم الاحزاب شغلوا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر ولا الله  
بموتهم نار وقالهم انما الصلوة التي شغلوا عنها سليمان بن داود حتى فارت بالحجاب  
ومن حفظها انما قالت ان كتب لها المصحف اذ ابغيت هذه الآية فلا تكتبها حتى يصلها  
عليك كما سمعت رسول الله يقرؤها فاملت عليه الصلوة الوسطى صلوة العصر ومما  
وابن عباس والصلوة وصلوة العصر بالواو وعلى هذا القراءة اما الظهر واما  
المغرب على اختلاف الروايات والثانية العصر من ابن عمر هي صلوة الظهر ومما  
البحر ومن قبضته هي المعينة مشي على ارضه البيضاء وقال لا اله الا الله في ايات  
احكامه بعد ذكر الآية كان الامر بمحافظته الصلوة بالاداء لوقتها والمداومة عليها بعد  
بيان احكام الافواج والاولاد لا يلزمهم الاشغال بهم ومنها وخصها بعد العموم للاهتمام  
بمحافظة الفضل بها ثم قال وبذلك في محبة كساعة الاجابة واسم الله الاعظم لا يهتموا بالكل  
غاية الاهتمام ويذكر كوا الفضيلة في كل من ذلك على جواز العمل المعين لو كان من غير حزم  
وجوده مثل عمل ليلة القدر والعبد واوله وجده ومما مع عدم نبوت اهللال وقصر  
بهذا في الاجابة ثم قال بعد كل ذلك الآية على وجوبها فظهر الصلوة يخرج ما ليس فيها  
منها اجماعا في الباقي تحت العموم فلا يبعد الاستدلال بها على وجوب الجمعة والعبد والابن  
ايضا اقول قوله اجماعا فثبت السلب يخرج صلوات عدم وجوبها اجماعا من كونها مأمورة  
بالمحافظة وبقيت الصلوة المعلوم وجوبها وشكوكه من جهة فغوم الآية لعدم الدليل  
التخصص في يمكن الاستدلال بالآية على وجوب الصلوة المشكوك وجوبها بظهور الامر  
في الوجوب خصوصا الادام القرابة خصوصا عند الاحتياط وجوبها فظهر الصلوة  
المعلوم وجوبها

للعوم وجوبها معها وكفى غما مقلقة للامر بالمحافظة وبه ان الآية ظاهرها وجوب  
محافظته الصلوات الثابت وجوبها فلو ثبت ان الجمعة وجوبها ففقد الزمان من تلك الصلوة  
وجبت محافظتها والاولان ما ليس بثابت وجوب من الصلوات لا يجب محافظتها ولا غيرها  
اذا اصل عدم الوجوب وبراءة الذمة الى ان يقوم دليل يقيد اليقين او الظن بخلافه ولم يتم  
بعد دليل كذا في وجوب الجمعة ففقد الزمان والامكن من الصلوة المشكوك وجوبها على ان  
الآية على ما نقله الرازي في ايات احكامه من يدين ثابت ومما انما تركت في الادام فظهر  
الصلوة المفروضة اليومية وكون الجمعة منها لم يثبت بعد بالجملة اما ان يحمل الآية على الامر  
بمحافظته الصلوات المفروضة اليومية او مطلق المفروضة او مطلق الصلوة اليومية من غير  
كانت او مطلقا او مطلق الصلوة المأمورة بها اليومية كانت او غير يومية مطلق الاحتمالين  
الاولين لوجه الاستدلال بها على وجوبها لم يعلم وجوبه لان كونه مذبذبا في الامر  
بالمحافظة في مظهرها وعلى الاحتمالين الاجزئين ايضا لا يصح الاستدلال بها وجوب  
الصلوة المشكوك وجوبها لكون المحافظة المأمورة بها محقة جارية في التوافق  
ايضا فظهر ان طاهر الآية احدا الاحتمالين الاولين ظاهرها وجوب المحافظة فان قلت  
يمكن ترجيح الاحتمال الثاني بان ما ذكرته انما يدل على تحضيض الصلوات بالقرابة ولما تضمنها  
باليومية فلا دليل عليه في نقول الصلوة المشكوك وجوبها التي ثبت وجوبها في زمان ومكان  
مثل الجمعة والعبد يمكن اثبات وجوبها في زمانا ما يدل على عدم الحكم الا زمانا وان  
مطلبها المشاهدة ما لم يدل دليل على خصوصية ذلك يمكن الاستدلال على العموم ان دلالة  
الدين والمنصب والاجماع على صفة الخطاب من طاهر وهو مما من فيه فتعنى الكلام في  
الاستدلال بها على وجوب الجمعة على يقين ترجيح الاحتمال الاول بالبادي وكون الجمعة من النبي  
وما عليه ظاهر ما ذكرته من غير حاجة الى التفصيل هذا وفي الفقيه عن النبي وجوبها من  
اليهود من علمه وجوب من صلوات ومن كونها في المواقيت المفروضة والادام صلوة العصر



السابعة التي اكل آدم فيها من الشجرة واحضر الله من الجنة فامر الله عز وجل بهذه الصلوة الى يوم  
 القيمة واما ما لا يمتنع من احب الصلوة الى الله عز وجل واما ما ان احفظها من الصلوة  
 وقد روي في بعض الروايات ان الله عز وجل حاشط على الصلوات والصلوة الوسطى صلوة  
 وقولوا لله فاني في صلوة الوسطى وجميع الجوامع روي عنهم ان الصلوة الظهر وبذلك سنو  
 العصر وروي ذلك ايضا من غير ما روي صلوة الظهر بل عليه قوله وقرآن القرآن في صلاة ركعتين  
 وفيه البيان بذلك صلوة الظهر لتوسطها في النهار قبل العصر لتوسطها بين صلوة النهار والليل  
 وبين المغرب لتوسطها في الطول والقصر وقبل العشاء الاخرة لتوسطها بين صلوتين من مقتضى  
 وقيل في الصبح لتوسطها بين الضياء والظلمة وقال الرازي في ابيات احكام هي العصر كما روي  
 من النبي ومن علي ومن ابن عباس والحسن والحسين بن علي المغربي هي صلوة الجماعة لان الوسط العدل  
 فلما كانت صلوة الجماعة افضلها خفت بالذكر ثم قال وهذا وجه ملحق فرائده لم يفتقر اليه غيره وقال  
 في فصل اخر مذكرا في الجمع يوم الجمعة والظن بان الامام ثم ذكر اقوال اكثر من سبقت وجربها عدده  
 سبق بعضها وسبق بعضها آخر وفي الغاموس والصلوة الوسطى المذكورة والتبديل الصبح والظهر والعصر  
 والمغرب والعشاء او الوقت والظن والجماعة لوجوب الصلوات المفروضة في  
 او الظهر وما او صلوة غير معينه او العشاء والصبح مما او صلوة الحرف والجمعة في يومها وفي سائر  
 الايام والظن ان التوسط بين الطول والقصر افضل من الحسن لان قبلها صلوتين وبعدها صلوتين اي سبعة  
 من قال انها غير صلوة الجمعة فقد اخطا الا ان بقوله برواية مسنده الى النبي قبل لا يورد عليه  
 شغلها من الصلوة الوسطى صلوة العصر لا تلبس المراد بها والحديث المذكور في التبديل الى هذا  
 كلامه وجميع ما اعلم من الصلوات تحتل الاصلوة الظن فانها بصفة من هذا ما وصل اليه البتة  
 الا في الصلوة الوسطى ثم الجنب الجنب والام العربية هي الفاصلين المشهورين للذكورين انهما  
 راما ان يستدلوا بالآية على وجوب الجمعة وعينها في هذا الزمان ثم استند في ذلك الى قول المحققين  
 فينايت شعري مؤيد اولئك المحققين الذين شكوا بقولهم على اثبات مراتبها فاعلموا

ليستأجبه بما نقله الصدوق بلفظ القتل وقد عدا بما اخطاه صاحب الغاموس من ما حذره من رواية  
 ابن سبويه ولا بأس به اذا الغرض ينشئ على ما يشئ وتكونه من القول في المقنع والاولى الشئ  
 بمنتهى صفاء وفهامة الثلثة يكف بسند بقول المحققين مع عدم تحققه ومما لا شك فيه  
 من الاخبار فانظرها بالاولى لا يصر الى اولئك الاخبار كغيرهم من الاحكام على الابرار ولا  
 يبالون بما ينسب من الاحبار والافراد من موازنة الملك الجبار للمعصاة فيمنعوا به  
 من منور وانفساس يتنفس اعمالا اعم ان المستدل قدس سره نقل في آخره من هذه  
 من بين المحققين انه قال في اخرها من الشرود وذاك الاجاب ان الصلوة اليومية من بين  
 العبادات بعد الايمان افضل وروى ايضا افضل الصلوة اليومية الصلوة الوسطى التي  
 الله من بينها بالامر بالمحافظة عليها واما صح الاقوال ان الصلوة الوسطى هي صلوة الظهر وصلوة  
 وصلوة الظهر يوم الجمعة هي صلوة الجمعة على ما حقق او هو افضل من غيرها كما تقدم اخذ هذا القول  
 من غير ما نقله من المستدل في هذا الموضع لتعريفه بان اصح الاقوال صلوة الظهر الا انه لما  
 ذكر ان صلوة الظهر يوم الجمعة هي صلوة الجمعة بل من من باب  
 يوم الجمعة صلوة الجمعة لكنه لا يعلل ان الصلوة الوسطى من المحققين هي صلوة الظهر والصلوة  
 ما يخرجه من الجمعة ومنها هي الجمعة وذلك ظن مما لا يقضي منه العجب ان المستدل كيف نقله من هذا  
 فاقول رسالته وذلك في اخرها من غير غرض بل هي بدنية واذله قد مع ما بينهما من التماثل  
 والتساقط وهذا من غير الاحتياط بعد حفظ اعداء الله ما يأمرك منه ومن امثالهم قال  
 من من رواية الباب الثاني في الدليل عليه وجوب الجمعة من كلام رسول الله وروى العامر والحاكم  
 في كتبهم الفقهية وعبارة احاديث عن النبي في بعضها مرجح في الوجوب العيني السميها بعضها  
 ظاهرة ذلك حيث الاستعانة بنسب الحديث بعضها وبين غيرها ولا يتوقفها على شرط من اذن  
 فيه فانه ادعى شيئا من ذلك فعليه الدليل منها قوله الجمعة واجبة على كل مسلم الا اربعة  
 عبد ملوك وامرأة او مريغ او صبي ومما نقله في حقله طوله حيث فيها صلوة الجمعة



ان الله تعالى قد سمع من ركنها في جوارحه وبعد موت ولده امام مادل استخفافا بها  
ومحجها لها فليح الله شمله ولا يبارك له في امر الا لا ذكوة له الا بوج له الاول المعصوم له الاول  
توله حتى يتوب فلان لفظ الامام في مثل هذا الموضع انما يطلق على امام العلوة دون  
وهذا مما لا يخفى على من له ادنى معارف بالاجابة مع ان قولهم امام عا لیس بعض الروايات  
ودواء العامة هكذا ولم امام مادل او عاجز منها قوله من ترك تلك جمع متعدي من غير  
حتم الله على قلبه عباتم النفاق ومنها لیس اقام من ومعهم الجاهل والنجس الله على قلوبهم  
ثم يكون من الغافلين ولو كان الوجود خيرا لما توعد على تركها بالنفاق او الطبع على العاكب  
او الحتم عليه الذين هم اعلامنا الكفرة العباد ذبا لله فان احدا الواجبين التحريم من لا واجب  
ذلك قوله بالله المتوفى الحديث الاول مجمل حيث سكت بينه وبين العبد المعبر عنه وذكر  
الامام والمخطبة والعقيدة هي المخطبتين والمجهر بالقراءة وجوابا او استجابة او من ذكر القنوت  
وجزئها من الشروط المعبرة اتفاقا مع الاستثناء الواقع بينه وبين مستقيم او المحم  
موضوعة من شجرة الصغرة والكبرى والمجهر والمساند العبد والرأ والمرفوع الاعراض  
على راس من يمين كامي او برة ومياني هذا الفصل في خبر زمان فان قلت الحق في معرفة  
وهو العهد فالمراد انما واجبة ليرى لها قلنا ومن تلك الشروط الامام العادل فيرجع الى الثاني  
فتنوق الكلام اليه فتقول هو مفضل الاضافه اليه فهو حاكم عليه ومقر له وهذا ذكر فيه الامام  
ووصف بالعدالة ومن المقرر في معرفة ان يتعلق الثم على الوصف بل عليه ذلك الوصف  
لذلك النوع مع ما اشتهر به المختصين من ان الحكم الواقع وكلم مقدم وجبا كان الكلام  
او مستقبا انما هو يرجع الى القيد في هذا الابدق وجوبها من حصول امام مادل ولا اقل  
من حصول نائبه المنسوب من قبله لفعلا او الاعم فهذا الحديث دليل تام على تقديس مدعاه  
فابرا له في هذا الباب من قبل اهداء السلاح الى الخصم حال الجلال فضل لنا عليتنا ليس  
له بل عليه لانه قد اسبغت لاثبات وجوبها العن من غير توقفه على شرط وما سمعنا  
فصل العام

فصل المقام دليل على مثل المرام الا قوله وتخاصر ان اللفظ الامام وشذ هذا المقام  
مطلق على امام الصلوة ومن المعصوم بنات شعره با وويل من كان المراد من الاطلاق  
امام الصلوة ووجه هذا الاطلاق لقوله عظماء او خاص من يقول المتبادر من الاطلاق  
الاطلاق الامام ووجه الشئ هو المعصوم لا يدل عليه من مات ولم يعرف امام زمانه ما  
مشتهر جابله وقوله ابن هذا امام اخر الامام ابو ائمة فتعديسهم فانهم وقوله نعم يوم  
نقوم كل الناس اماما وفي نسخة يبدى بالقرم بالسنة من من قتل موحشا ما حيتسا  
مروعا بالنسبة على دمه غصبا لله يقتله فقال اما هؤلاء فيقتلون ولودع الامام مادل  
لم يقتله تلك فيبطل ومرة قالوا وكان ان كان له ووجه على الامام ان يعظم الله الديه  
من بيت المال فلهذا واما الجرح فان المراد بابا مادل في الاجابة هو المعصوم من آل  
الرسول لا امام الصلوة الا ان يكون هذا الشبهة عنقه بعينه واما بدعها فالجواب  
منه هو امام الاصل ونقل في الكشف من بعضهم في قوله نعم وحيلنا لفتن اماما ان الا  
ذلك على ان الربا سرة فالذين يحبان يبطل وجوبها والمتبادر من اقوى ما ران  
الحقيقة يكون حصة شريعة منه وقد تقر في الأصول اذ اصدق من الشارع ماله على  
لغوى وعنده كالتوافق بالبيت صلوة فمثل هذا لا يكون مجمل بل على الحق الذي  
لان عرفنا شائع ان يعرف الاحكام الشرعية وتلد بعث ولم يبعث لتعريف الموضعا  
للعبية فكان ذلك مرتبة متوخره لذلك لانه لا اجال لذلك على المستدل قدس سره في الحق  
في باب من يصلى على الميت الامام المطلق عليه حيث قال في بيان حديث دواء طهر بن زيد  
مع الصائفة قال اذا حصل الامام الجاهل فهو احق الناس بالصلوة عليها ان المراد بالامام  
للمعصوم كذا قال في بيان خبر اخر دواء النوفلى من السكونى من ابو جعفر من ابيه  
من ابا ترطهم السلام قال قال ابراهيم بن محمد اذا حضر سلطان من سلطان الله حيان  
فهو احق بالصلوة عليها ان تدمر الوجه والا فمما صاب ان المراد بسلطان الله الامام







الزمان لا يثبت اقامتها <sup>١</sup> يثبت على ما يثبت اليه جرف لا يثبت في هذا اللون حادثة مصراقة  
 امير المؤمنين <sup>٢</sup> وروى عنه ما في فنون احبنا الرضاء حيث قال فان تال لم حبلت الخطنة لان  
 الوجه مشهور ما قال ان يكون الامام سببا لمخلفتهم وقرينهم في الطاعة من غيرهم من  
 المعصية وقرينهم على ما اراد من معصية ربهم ونحوهم بما ورد عليه من الاقان ومن الاصول  
 التي اقام فيها المصرة والمنفعة فان تال لم حبلت خطبتين قيل لان يكون واحدة للشنا  
 والتجديد والتقدم لله عز وجل لا اخرى للنجح والامداد والاذار والذوا ما يربد  
 ان يعلم من امره ولجنه بانه الصالح والفساد وهو ايضا يرجع فان الامام لا بد ان يكون  
 معقرا من الطاعة والابحار الاحكام والاعور المصلحة باضطالم الملك والسلطنة وما فيه صلاح  
 احوال الرعية ومنها ما خبير بانه مضارهم ومناقضهم في معاشهم ومعادهم لباحثا  
 في كل اسبوع كل ما يحتاجون اليه من الاحكام الدينية والاعور الدينونة وحفظ ما ياما ان  
 يجعله من نفسه ابياد من يملك براه اهلا لذلك في هذه الاخبار ونظائرها مثل ما  
 من العهدة الكاملة من الامالى وميزانها يكون مختصر العومات وتقييد الاطلاقات اذ ان  
 بين الاخبار اذا تناقضت وتداخت مما امكن جزئي من اطلع بعضها واما مع ان الحكم  
 والمقتضى قد ما في العام والمعلق بالعل بها مقبض وبذلك يظهر ما استدلو به من الا  
 على وجوبها العيني على مقبض كونه حجة حيث قال في وجوبها حال حضور الامام او ثبوت  
 فيستعجل الى ان يحصل الدليل القاطع اما لانهم ان اللازم من عطل الوجوب على الحق  
 المعتمد على الحضور فلا يثبت استصحاب حال الغيبة اما اجابوا به من هذا الخ بان الام ان  
 الوجوب لا يثبت حال الحضور معتد به من ثبوت مطلقا ان يتقدم به ومن قال باليقيد  
 حمله الدليل وهو خارج من تاويل المناطرة كونه منعاعا على منع فهو غير مسوع اذ المانع  
 بكيفية الاحتمال لا بطلان الدليل مع انه يستند في ذلك الى البراءة الاصلية الى ان ثبت  
 خلافها ولم يثبت بعد وايضا فانهم في الحقيقة يثبتون وجوبها في هذا الزمان على وجوبها  
 في الزمان

والزمنا السابق له ان يقول على ما نسلم والاصل امره كذا فيكون فواضحة  
 ما المعصية او معصية نانية عليهم ان يطلوا هذا الاحتمال وهو ان يطلوا بهما الدليل  
 له ان يقولوا ان العلم بالاستصحاب الخاص من مقتضى الضرر الدليل الشرعي لا مطلقا ولو مع  
 دلالة دليل شرعي على خلافه كما هنا فالعلم بالاستصحاب من ادلة الضرر والاجماع ومثله من  
 حايين هذا القائلين يجوز العلم ايضا واما ما بر الاستصحابات فان كان عليه دليله  
 من اجماع او من دليل على بقاء ما كان على ما كان فهو حجة الا انه لا ذلك ايضا يظهر من ذلك  
 ما استدلو به من التمسك وجوبها العيني لا محالة ان يكون الوجوب معتد به في مثل  
 بالنسبة الى الغير من يقوم مقامه من اصل بالنسبة اليها ويجوز الاحتمال كما قلنا في هذا  
 فزنا المقام لا يحتاج الى اثباته اما اثباته بالادلة السابقة فليس بظان ولا كذا  
 المستدل في الباب كما من رسالة هذه الشبهة من المحققين وسنأتي بما يدور فيها  
 واخر الرسالة ان شاء الله نعم قال استاذنا استاذنا المحقق المدقق في الله ورجعنا في شرح  
 الدروس اعلم ان الغرض ذكر ان الاستصحاب بالاثبات حكم وزمان لوجوده في زمان سابق  
 عليه وهو ينقسم الى قسمين باعتبار انقسام الماخوذ به الشرعي وجزء ما لا يثبت  
 حكم الشرعي بخاتمة توب او بد من ثلاثة زمان ينقولون بعد ذلك الزمان ايضا يحكم الحكم  
 بالخاصة اذ لم يحصل اليقين بما رخصها والى ان يثبت في طرفة عين في زمان بعد  
 الزمان ايضا يحكم برطوبة ما لم يعلم بخلافه ومنه فيهم الحجة بقبضه وبعضهم الى حجة  
 القسم الاول استدلو به في الفريقين بانه لا يكون في محلها فاصرة على افادة  
 المراد كما يظهر من هذا التامل فيها ولم تتعرض لذكرها هنا بل ينزل الى ما هو الظاهر من هذا  
 في هذا الباب فيقول الظاهر ان الاستصحاب بطل المعنى لا حجة فيه اصله بل قبيحة لا دليل  
 عليه تاما لا عقلا ولا نقلا ثم الظاهر حجة الاستصحاب على كون آخر وهو ان يكون دليل  
 شرعي على ان الحكم الذي بعد تحقق ثبوت الحدوث حال كذا وقت كذا فلا معنى في



الواقع بلا اشتراط بشئ اصلا انا حصل ذلك قبل ان الحكم باستمران الى ان علم وجودها جعل  
 منبذ له والحكم بنفيه بغيره الشك في وجوده والدليل على حجته امران الاول ان ذلك الحكم اما  
 وصحها او فاضل او تنجيزي فلا كان الاول ايضا من المحققين بريح اليها فنجيزي لا يبرهن  
 وعلى التقديرين ثبت ما ذكرنا اما على الاول فلا اذا كان امرا او على الثاني فلا عند  
 الشك بمجود تلك الغاية لو لم يمتثل التكليف المذكور لم يحصل الظن بالامثال والخرق من  
 العهد وما لم يحصل الظن لم يحصل الامتثال فلا بد من بقاء ذلك التكليف عند الشك ايضا  
 وهو المطلب واما على الثاني فالامر لا يمتثل لما في ما ورد في الروايات من ان البقيس لا ينقض  
 بالسك فان قلت هذا لا يدل على حجة المعنى المذكورة كذلك يدل على حجة ما ذكرنا انتم  
 لانه انا حصل البقيس في زمان فنفى ان لا ينقض في زمان آخر بالشك فظن الى الرواية  
 وهو عينها ما ذكره قلت الظن المراد من عدم نقض البقيس بالشك انه عند المعارض لا  
 ينقض به والمراد بالمعارض ان يكون شئ يوجب البقيس لولا الشك فيما ذكره ليس لك  
 لان البقيس يحكم في زمان ليس ما يوجب حصوله في زمان آخر لولا المعارض الشك وهو ظاهر  
 انتهى كلامه طاب ثراه وانت جئت بان الدليل الشرعي لم يدل على الجملة الواجبة في الروايات  
 السابق ثابت وجوبها بلا اشتراط بشئ اصلا الى ان ثبت المبركوت والتفقد ثبت  
 لدلالة اجماع الطائفة والاحبار السابق وجوبها على ما صرطه بمحذور الامام او ما  
 على ان المتحقق في الزمان السابق غير ممكن ان يتحقق في هذا الزمان لان تنققها في ذلك الزمان  
 كان يتحقق الامام امنا شبه وهو غير ممكن في هذا الزمان فلا يكون محتمل فكيف يدل الدليل على ثبوتها  
 ما كان على ما كان هذا واضح الى ما كنا فيه فنقول ايضا بان من المصدقات المسلمات  
 في اصول ان الخطابات العامة للشاه الوارثة على لسان الرسول ليست بخطابات  
 لمن بعدهم وانما ثبت حكمها لم يدل على من يرضى او اجماع او غيرها واما بغير الصيغة فلا  
 لان الخطاب توجه الحكم الى الغير لغيره واذ امتنع توجهه الى الجادات بل الى الجانبين

والتيان

والعصيان البتة انما يثبت للنعم فتوجه الى المصدق اجماعا بالامتناع كونه من انهم  
 ابعد فتقوله فحق ملككم الحجج فحق بالوجودين وفقد من ومقتضى حكمه الى غيرهم مناه الى  
 دليل اخر ما يجرى به فلا مان قلت من تركها في جنحا وبعد عرف بل على العقيدة قلت  
 غير مسلم فان مضاه من تركها منكم وهو الظاهر من السابق ثم لو كان سابقا لحيث هكذا  
 ان الله قد فرض على امتي الحجج وكان تركها وقتية المقيد وعلى تقدير التمسك به وقتية  
 بالامام العادل وليس فليس وبذلك يتكشف حكم تلك الاحاديث المطلقة العامة مثلا منها  
 فان ما من عام الا وقد مضى جابين الاختيار مع ان للبيان من قوله لفتنهم اقوام من و  
 معهم الجهات انه يعترف لبعض السليبيين التاركين وهدى بدهم او تحريف للعائنين  
 الموجودين في عهد التاركين لها وتخرجهم لهم على غلها والخصور لها على ان في منه غرة  
 يبعد صدوره من هو اوضح العرب وندا وقد جوامع الكلم وهو قوله من ومنهم فانه متفقون  
 على ان يدع لم يسمع من العرب فامينة ولا فاعله ولا يصدر وذلك جعلوا احقنا الفا وبلا  
 على انه واذا لو كان احدهما مسموعا مستعلا عندهم لما كان لهذا الدليل وجه والواقع  
 متايل واما قوله مع ان قوله امام عادل ليس في بعض الروايات العامة فهو كذلك كما  
 في الكتاب ولا يقال الجملة عند ابى حنيفة الا في مصر جامع لقوله لا حجة ولا تبريق ولا  
 فطر ولا اصحها لا في مصر جامع والمصر جامع ما اقيمت فيه الحدود وتقدر فيه الاحكام  
 ومن شروطها الامام او من يقوم مقامه لقوله من تركها فانه امام عادل او جابر الخ  
 وقوله ابيع الى الولاية الفخر والصدقات والصدقات والحدود والجهات فان قام رجل  
 غير اذن الامام او من ولاه من قاضي او صاحب شرط لم يجزوا انت جبر وكلام هو نال  
 للخطاب جبران بانه على الامام في الحديث المذكور في الكتاب على من له رياسة عامة في امر  
 الدين والدنيا ما لا كان او جابر الخ هو منهية لا على امام العلوة كما في المثل  
 منس تر ادعيه المنور مع خفائه على مثل مع غرانه على ثقبه فانه فكيف تلك البقيس



نعم الجاه قد يكون الصائب قد ينوي دعه للشيء بعينه ويحكم هذه العلاقة والثبات  
 وان كان يخرج المحيز عن التقيد الا انه يقصد ويسقط من درجة الاعتبار عند اولي  
 الالباب والابصار فان الروايات المتماثلة مع كثرة العبر المحسوس صحة المناهية  
 متفقة الدلائل على اعتبار الدلالة في الامام مطلقا فاذا كان هذا الجرح بطريقنا  
 لها معان اقناعية معولية به هذا الاصحاب وجيز مقبول منهم لقناعة كثير من الاخبار  
 العتيقة المعتبرة من اتفاق كلهم على وجوب كون الامام مطلقا امام جماعة او جماعة  
 كما هو مخرج الاخبار ومنشأوا على طريقتنا في رسالة مفردة معولية في انشاء الله  
 والمستند دام بذلك الصلاح ما نحن ضاره ولا يصلح العطار ما اضد الصريح ان هذه  
 الرواية العامة الواردة في طريقنا العامة منقضة لما ورد بطريقنا من التبريد انتقال  
 لا يوقى امرأة من امرأة رجل ولا جوارحنا الا ان يفهم سلطان او ينافى بقتل  
 او سوطه فلا يمكنهم ايضا ان يعوا في الامام بلا بد لهم ان يعتبروا في العدالة مطلقا  
 كما ملأ اجماع الاصحاب منها وفي الجماعة المطلقة لظاهر قوله ولا تكونوا الذين ظلموا  
 ولا شك ان الاقتداء وكون فتعهمهم يستلزم رعايتهم بالسنة وتبعهمها المستلزم  
 مع ذلك والاجماع ايضا بعد التبريد التي كيف يستقيم هذا لطبايع السليمة والعقول  
 المستقيمة الاقتداء بالغابر والاهتداء بالعاصر وتقبض الامور الدينية اليه ولا سيما  
 امر الصلوة التي هي معراج المومن وتوحيده وهي من اكمل اركان الدين وافضل اعمال المسلمين  
 حتى انها اذا قبلت بتل سائر الاعمال ولو ردت ودمد بواجبها وتل الواجبات فذلك  
 وجعلها فاضلة فذلك الامر الجسيم والمخيف العظيم هل يتفق بذلك من شئ لا انقلد ان نحو  
 بر مني عنه نكح الحاكم روى على ان الاجماع معتقد على عدم وجوبها العيني كما نقل جماعة  
 منهم السيد الثاني والعلامة على بلقاء طلبة المناجزة فانهم يفتوا الى التحيز كما صرح  
 به المحقق بن عبد الصمد الحارثي في عقد الطهارة وما قوله قدس سره ولو كان الوجوب

تخيرنا

تحيز بالمال كان كذا وكذا من كلام قدس سره في المحققين والروايات من قبل القاضي المحقق  
 اما اولها فانه محمول على الجاهل فيقول في الاخبار كبري مثل ما وردت من الملقين من ما كل ائمة  
 وحده مع اه اهل الزاد وحده مكره فذكر الله للامام والامام وحده وامانا بنا بها  
 لما كنا افضل الراغبين وهو معنى الاستقامة يعني انها واجبة او مستحبة بما لا يجمع  
 افراد الواجب الجرح اذا كان بعضها واجبا على الباقي وكان الكل قد تركها فبنا  
 واستقاما وبجود الفضلها مرتبة على اعتقاد هذا ما ترتب من النفاق والطبع الخ  
 فالسبب الاصل في ذلك اصل الترتيب في التنازل بالسبب والدرجة منها صنفان  
 للكفر كما يستفاد من قوله النكاح سنتي فمن رغبني سنن فليس مني وما روى عن علي  
 الامير في يوم القوم وان كان اقوامهم لانه يضع من السن اعظمها ولا يقبل مثله ولا على  
 ملية الا ان ترك ذلك خوفا على نفسه حيث يظهر من ان التنازل بها فادع في العدالة  
 وموجب لعدم قبول الشهادة بل يدل على كفر التنازل بها لقوله ولا يصلي عليه  
 لعلم الوجه فيه ان الايمان هو التصديق بكل ما جاء النبي وهذا منه ولذلك نفى من في  
 خطبة المذكورة عنه الصلوة والركوة والحج والصوم والبر والدين كما هو الموجود  
 في رواية الشهادة في الذكرى لان من شارب بقول العبارات الايمان بالله ويجمع ما جاء  
 به النبي وهذا المستحق المحاضر تكافؤ مومن به ولذلك قال من يتوب وبه  
 كماله على يتوب وبه المرتبة وبه الله كما هو الصحيح وامانا ثانيا فان  
 هو لا ينكرون دلالتها على الوجوب العيني بل يفتون بها ويذكرونها في كتبهم الا  
 في هذا المقام كما في الذكرى وعندهما اكثرهم يحضونها بر من حضور الامام العادل كما هو  
 منقول في هذه الرواية وعندها كما مرسا في ومن العجل منهم يستدلون بهذه الرواية  
 بوجوبها التحيزي وهذه الروايات كما او ما اليه السيد والمستدل جعلها على وجهها  
 العيني في هذا المقام ولاناس فيها يعشقون مذهبنا وابعادنا بلهم ان يقولوا



وجوبها لو كانت حبيبة لوجوبها بصيرتها كبحر واحدة متحدة ومتهاوناً كما فرغوا  
 في توقفة على تركها كثلث جمع في بعض الروايات متوازية كاسباقي قالوا الصارف كل  
 ترك الصلوة فاصدا كتركها فليس يكون مقصده تركها اللذة فاذا انقضت اللذة  
 وفع الاستحقاق واذا وقع الاستحقاق وقع الكفر بتبعية الوجوب العيني في الغيبة  
 اما امرين رتبة وهو بعد كذا في غير من السلف وجمع كثير في الخلف بل يفتق  
 منهم وجوب علمهم وقيلهم والدين وتبعيةهم لا تارة المعصومين او لم يثبت  
 وهو حبيبة وهو ايضا كمثل ما اراد مقتضى حبيبتك واجتباة ورد علمه الى الله و  
 الى الرسول وادلى العروة قد ورد منه ما لا بد منه بخالف ولا والله من قوله حلال  
 بين حرام بين وشبهات بين ذلك من ترك الشبهات بحج من الحرامات ومن اخذ  
 بالشبهات ارتكب الحرامات هلك من حيث لا يعلم فغند فادلا الامارات مؤلفين  
 وجب التوقف فان الوجوب عند الشبهات حتى في الانحطام والمهلكات هذا ما عند  
 والعلم عندنا وهذا هداية هداية فبنا دارة القائلون بالوجوب العيني على الاطلاق  
 قد حوافي رواية محمد بن مسلم السابقة ذكرها اولاً كما بان من رجائها الحكم من مسكين  
 وهو من الجاهل فلا يسوغ العمل برواياته كذا قال المسند في الباب السادس من روا  
 هذا هو كلام ما حوذا من كلام الفاضل الحلبي في المختلف كمن قال فيه وطريق روا  
 محمد بن مسلم الحكم من مسكين ولا يخفى في الان حاله فخرج منع صحة التمسك واجاب  
 الشهيد في الذكرى بان الحكم ذكره الكشي ولم يتعرض له بغيره والرواية مشهورة عندنا  
 الاصحاب لا يطمعون فيها كون الراوي مجهولاً من بعض الناس انتهى كلامه طاب ثراه  
 منامه وتوضيحه ان المدرج كالمدرج في رجل رايها من احد من النبي او الائمة وذكر  
 جماعة من اصحابنا قدس الله اسرارهم لان الظاهر من الذكر وعدم التعرض له بان  
 منهية واعتقاده باطلا وانه مجهول انه من الامامية بدليل تفرجهم فيما لا يكون  
 كذلك

كذلك

كذلك باحوال المدفوعة واعتقاده العجز الصحيح كما ينبغي مع ادنى تتبع فان ائمة اهل  
 الامامية ومن الله عنهم ورحمهم من الاسلام واصله خبر اجزاء بذكرون في كتبهم  
 الروايات بعد تفتيشهم من احوالهم بحيث يظهر فيه زعمهم المعرفة والطمع من  
 كانوا اماميا او غيره من الشيعة وصحوا ورواها كانوا من اصحاب الحج او لا يكن اذ كانوا  
 مخالفي او مجهولين او مذمومين اعتقدا او عملا فبعض من الجهل صرحوا به اذا  
 كانوا مدحيين او مؤثبات فاذا لم يصروا بمدحهم ولا بدمهم ولا بجهالتهم بالظاهر  
 عندهم انهم صحيح الاعتقاد اما في بظهوره لا باضمان كتب ائمة الرجال من مخالفي فاهم  
 انا ذكرنا مثله حتى صرحوا بان رافضى او شيعى او غير ذلك او روى ما مثله واصحابنا في  
 ولا يخفى انهم في بيان اصل اعتقاد كل جليل من الامامية بار كتاب ذكره زيادة هذا  
 المعنى فيه الا ان يكون من يتوهم خلافة فيه فيقولون فيه ما يقع الوهم مثله انه  
 امامي متقدم اوله حفظ في الضرر قريب كما ان كان حاله طاهر في الذم مثل عبيد الله بن  
 دنا ودير بن دنا دارطاة وامثالهما الى ما ذكرناه ببسوطا اشار بقوله ذكره الكشي  
 ولم يتعرض له بغيره وذلك لظاهره من الروايات تتبع انما نحن نوضح المقام وتفصيل الكلام  
 ليعلموا بانهم من الروايات فنقول بانه التوفيق لا الكشي حكم من مسكين المكشوف  
 مولى ثقف وسيد كرا نشاء الله في خالدين ما من القلائد التي في حال بيان الحكم هذا  
 بروى من خالدها ان قال الشيخ في فخره حكم من مسكين الاعنى له اصله وبناه  
 من مدة من اصحابنا من ابي الفضل صرا بغيره من القصار من اعد من محمد بن  
 من ابي عبد الحميد بن محبوب من حكم الاعنى وقال النجاشي حكم من مسكين باسناد  
 كوفي مولى ثقف المكشوف روى عن ابي عبد الله مذكره ابو العباس كذا كتابنا في  
 كتابنا الظهار احبنا الحسين بن عبيد الله قال حدثنا احمد بن محمد بن سفيان  
 قال حدثنا احمد بن محمد بن احمد بن محمد بن الحسين بن موسى الخزاز عن الحكم بن عتيبة



وانظها وسيفكر ان شاء الله ثم قال فبذل الله سبحانه  
ما كرمه عن الحكم منا فكلما لا يقدرون ان الله يلمهم نكروه ولم يتعرضوا اليه  
فهو اول دليل على وجاهته ومعه وثيقه عندهم لما مر الان من المدح ايضا كون  
الرجل صاحب اصل من عبارات الحجج او صاحب كتاب في الامور الدينية وما  
منها ما يتردد في جميع الروايات والاصول في دفع مثل ابن الريني والمحسبي  
المحسبي ابان واسما على مراده وغيرهم فاذا كان الرجل الامام يطلع بحديث  
في الدهور المتطاولة والافان الكثر لئلا ينفك في تصنيف ما ذكرنا  
او بالبيان واجتهاد في احاديث الاعتدال وجعلها اصلا محض لا من الاندلس  
والعلم او احدا الروايات من العلم الكبار وروى عنه طائفة كثر فلا يرب  
انه مدوح في الشرح وعنا هله ولا يخفى على احد كان ما تانا ايضا ولذا تقيت  
الرجال في سائرهم بذكر من الرجال بعدون لهم كذا وكذا في كتابنا حتى نذكر  
له كتاب المشجعة وان فلان ما توبه كما في ترجمه بشرود لودى كثره وجهها وبقرات  
اليهم والى كتبهم بغير مقدمة وغير مقدمه وكانوا يتلذذون هذا الشيوخ المقر  
في افاضى البلاد ما دامت فيها شرا وبها يحصلون ذلك العلم في الدهور المتطاولة  
الانسان الخالصة مع بقى عظم ملان كثر وخوفنا ان يدس الخالصة ببقية روى  
ايضا انهم مكثرون ونفتون في ان هذا الكتاب ادر الرواية كما في ترجمه  
بقر المجلى وعين ولولم يكن كون الرجل صاحب اصل وكتابا بغير رواية مع  
عدم التصريح بذكر مدحا كلبا معتبرا شرعا ما ذكرنا كان ذكرنا ذكر في محل  
العبارة في كتابنا بالاشجعة ولا يخفى وفي خطبة كتابنا بالاشجعة وفهرسته  
وكتابنا بالاشجعة يصح بما ذكرنا حيث قال ما بعدنا في وقفنا على ما ذكرنا  
الشريف ط الله بقاءه ولوام تق ببقية بعض قوم من مخالفتنا انه لاصلف  
بكم وصنف

كم ولا يصنف تحفته ويظهر منها ان سوي الرجل بان لا يصنف كتابا ان يبدع كثيرا  
من مدحوا له اصلا ان لا يبدع تعبير الخالصة علينا الا بالاشجعة ببقية العلوي  
في العلم مع بقى صاحب اجتهاده في الدين ومقتضى حرم في تحقيق ما يقتر ويحيط به  
في الدين والاشجعة والاصلا يظهر هو جمع ما رات الحجج حقيقا ففقد من خزان يكون  
مع الاجتهاد واستنباطه فبذلك والكتاب لا يصنف بشي مع ما ذكرنا في الاستدلال  
واستنباطات وعقلا يظهر مما تونا على ان الرجل اذا صنف كتابا او الفقه  
او يكون صاحب اصل او يكون رابعا من معتبره وروى عنه المعبر ايضا ولا يذكره  
فهو معتبر بمدوح وبوضع المطلوب ان لو لم يكن كون الرجل كذلك مدحا لكان له  
كتابا الرجال في الشرح من حيث ما كتب من كتابه فهو مسته وكتاب الخالصة لا يقع  
وقالته فانه لا يذكر في اكثر كتاب الرجال في ابواب روى عنهم وفي ابواب لم يروى  
الا الرجل والدة وهو ضعه وصنفته فقط لا اشارة الى ببقية او مدحه وكذا  
الحال في الصود الاخر ولا يخفى جميع ما ذكرنا من التبع التام ضليل به خيبت  
دربا سمعت في الحديث وحده فظهر فثبت ان الرجل ثقة جليل معتبر عظيم كونه من  
اصل وكتاب وتصنيف ورواية وفهرسته جماعة من المعبرين والمحققين الحسن  
محبوب والمحسبي موسى الخشاب وعبد الله وغيرهم ان يفرج بينه واصل وكتاب  
او روايته او تصنيفه او ببقية من السلف والخلف فهو موثق به عندهم وهو الظاهر  
في رابطة النهار وان تقلد المستدلفا صليح ان قال لا يخفى في حاله ولم  
يقدر بغيره لا ينفع بل يضره ثم اقول وهذه الرواية كما ريت رواها الصدوق  
في الفقيه ومقال في هذا الكتاب لم انفصل عن نفسي في ايراد جميع ما رواه بل  
الابرار انما انتبه ما حكم بصحته امتدحه انما حجة بنا بيني وبين ربي فذكره  
وحالت مدته ومع ذلك فقد قال في نسخة مخالفة ما كان بينه وبين مسلم النحاش







منه بعيد فبما سيجالهم هذا مع ان الرباثة موقدة باخبار اركانهم ومباقي معتقده  
 بعلم الاصحاب معشنة فيما بينهم غابة الاشتراك فلا وجه لعدم العلم بها وطرحها وكيفية  
 طرحها والرفع منها ومنه صرح الشهيد في الذكرى بابها موقدة بعدة اسانيد ورواية  
 مرجح في استفاضتها هذا مقتضى هذا المقام ثم ينقح هذا الكلام على هذا الوجه ما تخطت  
 وتقدمت به يقول الله الملك الجليل والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم فيم  
 الحكيما لغيره من الباب الثاني في الدليل على مبنية وجوب الحج من كلام امير المؤمنين  
 من اهل البيت العصمة ٣ روى المحدثون الثلثة والمكونون بالي جعفر في ثقة الاسلام  
 محمد بن يعقوب الكوفي وروى المحدثين محمد بن علي بن بابويه القمي وشيخ الطائفة محمد بن  
 الحسن الطوسي ٤ عن ابي جعفر الباقر ع الله الصادق ٥ اخبار كثير معتبرة في  
 حديثه وجوب الحج بل اشراط حضور امام وادنى منه او فقيه ولا يجوز تركه ٦  
 اثناء الصوم بعضها مرجح فذلك وبعضها ظاهر منها بحجة زناد عن الباقر قال  
 من حرم الله على الناس من الحج الى الحج حراما ثلثين صلو منها واحدة فرضها الله  
 في جماعة وهي الحج وروى عن سبعة من الصغار والكبير والمجنون والمساكين <sup>العبد</sup>  
 والمرأة والمريض والاعمى ومن كان على راس فرسخين ولا يشته ان يخرج من القرية  
 وجوبه مبني على وجوب الحج على التحريم على بعض الوجوه لو لم تهاقت الكلام واعتلوا  
 حكم الغرائض بعينه ما تركوا ما قال به المحققين اقول وايضا لو كان وجوبها تجبى على بعض  
 الوجوه لاستثنى تلك الوجوه كما استثنى الملوك والمساكين وغيرهما فان استثنى هؤلاء  
 اعطى الوجوب العيني لا المطلق الوجوب لو وجب بها عليهم لو عجزوا وانما الحج في الحضور  
 كائنه عندهم فالوجوب التحريمي ثابت لهم فلا وجه لاستثنائهم دون شركائهم واما  
 الوجوب برهان حضور الامام فغير جائز اما اوله فلا خلاف الظاهر منجناح الى  
 دليل يصلح لذلك فانه يعلم ان الذين حفظوا اي متملك يمتكون واما ثانيا فلا بد

ان اريد بها

١٥ اميد ببيان حضور الامام وقا حضوره مع وجه السلطة والاستيلاء  
 نقل من جماعة من جماعة منهم النجاشي في شرح الكثر الجاهل ما كثر الناس من الحكم  
 لان ايام المعصوم وجه السلطة والاستيلاء فليست حيا بالنسبة الى غيره بل من  
 منه حرج كثير اكثر افراد العام وهو غير جازم عند المحققين وهل يستقيم عند الطباع  
 المستقيمة يجوز ان يكون معصوم في مقام بيان حكم الحكم الشرعي واذا تهرب بالغ في وجوب  
 شئ ويقول انه واجب على اسبوع على كل مسلم الا جماعة خاصة ومع ذلك لا يثبت ذلك الحكم  
 ٢ احدث اهل عصره ولا المعظم السليبي بالاعتماد على ما يثبت لمقابل معنوا في زمن الفجر وزمن  
 خلافه امير المؤمنين وسوق يثبت لجماعة اخرى في آخر الزمان عند ظهور القائم بسرا لا  
 اريد ببيان الحضور ما هوام من السلطة والاستيلاء فلا وجه لتخصيص المذكور اولا  
 فقد بين حضوره مع الخوف ويمن مبنية في عدم تمكنه من الصلوة بنفسه ولا يتغير التا  
 الذي هو مناط وجوب العيق من ذلك نقاء في زمن الغيبة اقول وبالله التوفيق فيه  
 اولان هذا الجنب غير معمول به عند جماعة منهم من رويته عنه وهو محمد بن بابويه  
 حيث قال بعد نقله ثمة الجنب وهو قوله والقراءة فيها بالجملة والعزلة فيها واجد على الا  
 فيها فتونان فتوت في الركعة الاولى قبل الركوع ومن طلعها وحده عليه فتوت ولا  
 في الركعة الاولى قبل الركوع ويقر بهذه الرواية حزين مرنداره الذي استعمله وانقوبه  
 ومعوق عليه مشايخي يقران الفتوت في جميع الصلوة في الحجعة وفي الركعة الثانية  
 بعد الصلوة وقبل الركوع واليحيى ان المستدل في الباب الرابع من رسالة هذه ان  
 ذكر الصدوق هذه الرواية في كتابه من لا يضر الفقيه بل مرجح على ان منعه وما كان  
 لغیره وبما عليه انما هو الوجوب العيني دون شرط وتجب هذا الكلام بغير القيدان  
 ويجب المجابين فانه كما اني صرح بانه لا يعمل عليها ولا يفتى بها وكذلك جميع مشايخه  
 فكيف يمكن جعلها دليلا صريحا على ان منعه الوجوب العيني واما قولهم كونه عاملا لها







من ذلك البس الله ثواب ذلك وشبهه البلاد وبيت بالصفاة وعرف على قلبه بالاسباب  
 وادب الحق منه بفتح الجهاد وبمع الحنف ومنع الصف الحظيرة مع فهو مشروط بحضور الامام  
 العادل اذ من نفسه للجهاد او لا هو الامام واما النية فلا يجوز له حال الغيبة اتفاقا من ذلك مع  
 ذلك لا يثبت لا على اصل معصية ولا المعظم السلب بل انما يثبت لغيره في وقت من الزمان وفي  
 حلال من امر المؤمنين وسون يثبت بمقتضى آخر الزمان عند طهور العالم ليس الا انه هو حاكم  
 من هذا فهو حرايم من ذلك حرقا بحرق وقلة بقلة والحال السبيل في الحرام من هذا البس  
 الاية والملاح من القول بهذا القدر المعلى سوء صيغتنا وشتاعة بمرتنا وقباحتنا  
 ولقد صرحا بالبين بيننا وبين حواضنهم فلم يظهر بالاستانة وبه السلطنة والاستبداد  
 مضنا حائرين من امثال هذه الاية فادركت المراجع من اليقين طهرت الامة من المفسدين  
 وتخلصت العلوب من الشين وانقضت الظواهر بالدين بظهر من الفوضات ما يلاها <sup>فمن</sup> القاء  
 وما بعدا اما غنا ثا في مشقة ونقول الفرق طاهرة هو ان يكون ان يبين ثانيا من بركة فيبقى <sup>القاء</sup>  
 والاصقاع التي لبست من بقة ولا عرف يكون هو اما ما لصلو الحق فيحقق الشرط الذي هو  
 مناط الوجود بالعبودية من نفاة في دين الغيبة وقد قلنا ان امثال ذلك كثير في الوجود  
 في كثير من الزمانات وحضورها في عهد صاحب الامر في غيبة الصغرى <sup>التي</sup> كانت سفراته في  
 وابوابه معروفين وروى عن ابي محمد الحسن لكتب انه قال كنت بمدينة السلم في السنة التي توفي  
 علي بن محمد السمرى فحضرت قبل وفاته بايام فاجرح الزمان في بقاء بفتح الله الرحمن الرحيم  
 يا علي بن محمد السمرى اعظم الله امر احوالك ببلقائك ميت فانه لم يمت في سنة ايام فاجع امر لك  
 ولا توصل الى احد يقوم مقامك بعد فاني قد وفقت الغيبة لنا من ذلك الطول لا بعد  
 الله تعالى ذكره وذلك بعد طول الامد وسنة الفيل وامتلاء الارض امواد ساقية في شيعي  
 من يدعي المشاهدة الاسم يدعي المشاهدة بقرع السباق والبيعة فهو كذاب مقتر لا  
 حلا ولا قوة الا بالله العلي العظيم كذا في جمع الرجال ما لا من ابن طاووس في سبع الشعة

واعلم انهم اختلفوا في منتهى الخلق لاكثر من اربعة من بقاء جمع بقرية منقول عن الامام  
 وتليهمون الخلفاء وبقيل الخلفاء وبقيل الواحد المختار من الخلفاء انه ان كان  
 باستثناء او بدل جان الواحد نحو العشرة الاثني عشرية العشرة اصحابها والائمة  
 كان بمقتضى خبرها كما الصفة والشرط جان الاثني عشر اكرم الناس العلاء وان كانوا  
 علماء وان كان بمقتضى ما كان في غير محصور او عدد كثير بالمذهب الاول لا بد ووليت  
 اجلت كل زمانه في البستان ولم تأكل الا اكلة مدية لا بما فتقوله حاصل خبره انه في منتهى  
 على الناس الاعلى وقد لا مقدار منهم وهذا المختص يسمى بالاستثناء الفصل في اكرم الناس  
 الالهة منكم وقد مر ان جان الواحد هذا اذا كان مراد بالعام لفظ الناس  
 واما اذا اراد به اوقات الهيئات فالمقتدر كما ان الله في الجنة على الناس في كل اسبوع  
 ان يشرطها وهذا يعني المختص بالشرط وقد مر ان جان الاثني عشر على التقديرين بطل  
 هذا وقوله وهو جان من المختصين مع انه لو خضع وجريها زمان حضور الامام  
 لا يلزم منه خروج الزكوى افراد الناس بل لا يلزم منه الاجزاع ما استثناء والعيب واما  
 ما قاله لانه استب عليه عومية العام فزمان معين بغير مقتضى جمع الارض والسموات  
 كذلك ما لماء اقلت كل زمانه في البستان فاما زيد كل زمانه موجودة فيه وذلك  
 السنة لا كل زمانه فيها والتي متوجدة في السفهان بالناس هم الافراد الموجودة ومقتضى  
 بل الخاصة في بيلده اقامته التي فيها وبين الموضع الذي يصل به الجنة اقل من فرسخين  
 الاية فان وجوبها انما يتحقق بالنسبة الى الذين يتحقق لهم شرائطها وانما  
 استثنى من ما هو المذكور في الحديث وهو اقل قليل في ان يلزم خروج اكثر افراد  
 العام وكذا الكلام في الجنة على ان الظاهر ان الناس ينقسمون بسبع عام بل هو البعض الجاهل  
 المطابق للعبود الذين هم الموجودون في غيبه من لا لهم يجب عليهم وكل اسبوع من  
 وتكون صلوة منها الجمعة ولذلك حل المانع من شرائطها فلهذا الزمان الان الزمان



وفصلنا لا نعلم على من يقع من ذلك الا ان قالوا وليس حجة على من باقي من المكلفين  
 ونظير ما قلناه فذلك كالتأخير وشبهه لما قال في تبيين الخبز والماء الغمر في الفهم  
 انه يؤكل ويشرب وهو معتاد ما معلوم وان كان كذلك فليس بعام خصوص <sup>المخصوص</sup> ولا يعلقه بمسألة  
 والعموم اصلا انما هو معهود يتناول عدة من البنات بقدر بعض منها كالطلاق بقدر  
 بعض ما يوجد في منزله من غرضه من ملهون وعموم ذلك يظهر بعد ان قال تعالى <sup>منها</sup> من  
 محبة الوبر ومحمد بن مسلم عن الصادق قال ان الله تفرق في كل سبعة ايام غشا على  
 صلوة منها صلوة واجبة على كل مسلم ان يشهد الا حنة الربو والماء والموت والعقبى  
 وهذا الخبر مع ما بينه من الباطن والتاكيد والاثبات بل يعلق الغرض الدال على ناكدا لوجوب الخبز  
 السابق الصحيح بل يعلق الذي هو ادعى الالفاظ والعموم في الموصفين مع الاستثناء الموجب  
 لزيادة التاكيد في العموم والشمول لما لا يرد من الصلوة الاخر التي جمع بينها وبين الحنة  
 والحكم اقل الوجوب بالثبوت والنفوذ اذ اوجب الربو فلا يبيح باكية فانما وجبت  
 عنها بما تكلوا منها وفي الاصطلاح حطاب بطلب غلة غير كفي بنقضي تركه في جمع ثمة  
 ميبا للعقاب ومن اسما في الغرض وهما من ادان هذا الجهور وقد يفرق بينهما بان  
 الواجب هو ما يخلق غرض الشارع بايقاعه لا من حيث تخفى بعينه ويحوز البانته فيه  
 اختيارا كالزكوة ويحوزها والغرض ما يخلق من الشارع بايقاعه من تخفى بعينه ولا يجوز  
 فيه البانته كالصلوة والصوم والنفوذ من المحقق الشيخ على بعض المواضع في الفرق ان الواجب  
 ما لا يسقط عن المكلف من المحقق الشيخ اصلا مثل معرفة الله تعالى والغرض على عكس ذلك  
 المستدل وفي النهاية الاثرية فثبت الزكوة هذه من فضة الصدقة التي فرضها <sup>الله</sup> وولا  
 على المسلمين اعمارها عليهم بامر الله تعالى واصل الغرض اكد من الواجب عند ابي حنيفة  
 وقبل الغرض ههنا بمعنى التقدير اي قدر صدقة كل سنة وتبينه مما امر الله تعالى انفق في  
 الواجب مراد في الاداء والمحكوم والغرض خلافه لا يفسد فانه حصل الغرض بما ثبت

بدليل

بدليل فلعلى الواجب ما ثبت بدليل فالحال ان الغرض التقدير قال الله نصف  
 ما فرضتم اي قدوتكم والوجوب السقوط محضها الغرض بما فرضه جبرية <sup>الوجوب</sup> لا جبرية  
 بدليل فلعلى لانه الذي علم منه انه قدوة علينا واما الذي فرضه جبرية بدليل فانه والله  
 الساقط علينا ولا يستبته من الغرض معلنا ما نعلمه قدوة علينا وهذا كالم لا يخفى منفعلة  
 الغرض التقدير سواء كان طريق معرفته معلنا او لم يكن ان السابق الواجب من قبلنا  
 طريق ثبوتة كمالا مشاهرة في الاصطلاح وانما المستدل منه بالتحقق ويرد عليه فيكون  
 محالنا لما نصبا اليه الجهور ان الملاقي الغرض في الجهة لعله من باب التعليل ان اوله  
 سائر الصلوات لما كانت متعلية وقد ذكرت في معناها المطلق عليها الغرض او بقره ايضا  
 من قبضه لكن اذا تحققت من ابطالها مع ان الغرض وكذا الواجب كغير ما يطلق في الاجزاء  
 على ما بينه ان يحشم به الانسان بدلالة وهو المعنى بنا كذا الاحتياط كما في قوله كوفي  
 من الصادق قال قال الحسن بن علي والمائدة اثني عشر فصل يجب على كل مسلم ان يعرف اربع  
 منها من فروع اربع منها سنة واربعة منها ما اربها ما الغرض بالمعرفة والرضا المستبته  
 والشكر واما السنة ما الوضوء قبل الطعام والجلوس على الجانب الايسر والاكل بثلث اصابع  
 ولغو الاصابع واما التاربية الاكل مما يملك وتقبض القرعة ويجوز بالمضغ وقلة  
 النظرة وجه الناس كذا في الفقه وباب الاكل والشرب فظاهر ان معرفة هذه الاشياء  
 ليست بواجبة ما لم يكن المصطلح المستور المذكور وكذا التسبب والشكر وعينها بقدر <sup>المعنى</sup> هذا  
 ففعل المراد بهما في الاجزاء الواردة ففعلها به هو هذا المعنى المذكور في هذا الخبر لا بد  
 ثم من المقدمات منهم ان الاستثناء الواقع في الكلام المرجح انما يفيد العموم اذ  
 استنقاع المعنى بان يكون الحكم ما يصح ان يثبت على العموم نحو كل حيوان يمر بركبته الا <sup>يستعمل</sup>  
 هذا الضغ الا التماح وهو ههنا غير مستقيم والا لزم كونها واجبة في كل اسبوع  
 على كل مسلم جماعة خاصة محققين لها من العدد والخطبة وعينها ام لم يتحقق ما لم



انما واجبة ان تحقق شرائطها التي منها الامام او من نفسه والمحقق ان كان بالشرط جان  
الاشئ من ابي طه سموله لساير الارض والافاق كسائر الصلوة واما وجه الجمع بينهما  
في الحكم فقد علم سابقا وهو الفرق بين الوجوبين في الموضوعين فتذكر مع ان لا يفيها بشرط  
ليس للامور في نفس حكمها في العموم وفي حكمها كذلك كما ان المصلحة في الاعمال لا تحقق  
شرطها بالنسبة الى بعض المكلفين بسقط وجوبها في حقها كالسافر في القياس الى الارباعين  
مثلا قال في سيرة ومنها صحيحة وزاد قال في جعفر من سجدت الجمعة قال في سيرة  
نفس من المسلمين ولا جهة لا من فنية اعدم الامام فاذا اجتمع سبقه ولم يخافوا استهم  
بعضهم خبطهم وهذا نص في عدم اشتراط الاذن الذي ادعوه وان مرادهم بالامام وتدل  
المواضع امام الصلوة كالعصوم فان سمو مثل هذا ادنا من الامام واكتفى له وهو  
ثابت الى يوم القيمة كل من يصلح لان يجنب ويام والمقنة قوله لاجنة لا من فنية مطلق  
الوجوب بعد التائب مع السبعة الوجوب البني كابر شد البه اتمان باللام المستعملة في الا  
والتي في الجنة وعلى المستعملة في الوجوب الحتم في السبعة ولهذا بين الاجزاء المختلفة في هذا  
المعنى ظاهر في قولنا لا يرد وجوبه يكون الخطب هو الامام لوجوب اتحاد فاعمل الفعليين  
وبذلك عليه ايضا ما روي من مله الى كلامه بالامام بخطبه لا الشفان الا كما جعل في الصلوة  
وانما جعلت الجمعة ركعتين من اجل الخطبتين وحملناه مكان اركعتين الاخرتين  
من صلوة حتى يتبدل الامام وتذكر ان خبطة الجمعة من خطابتها الامام او من يراه  
لذلك وتذكر ايضا في رواية محمد بن مسلم من ابي جعفر انه قال يجب الجمعة على سبعة نفر من  
المؤمنين ولا يجب على اقل منهم الامام وقام به ودهاق وشاهدان والذين يفرحون  
من الامام وهذا حديث مفصل مصرح فيه بان المراد بالامام هو المعصوم ورواه  
عجله حيث ذكر فيها السبعة ولم يعظمهم والحيث جعل عليه الفضل ويظهر منه ان العز  
المعينة انفقاد هو السبعة الموصوفة بالايمان فالواجب المسلمين في رواية وزاد وجوبها

هو المؤمنون

هو المؤمنون وهم الاخوان منهم من مخصوصة بها من هذه الجمعة ابتداء وهذا  
ايضا مما يجمع العمل بها وتقدمها مع ما بينها من التفصيل بعد الاجمال الدال على كونها  
افضل منها متناوذا وضع وهذا كله من الوجهات المتعارفات منهم ثم الذي جمع بين  
منها ما خذ من كلام الشيخ في بعض متاخره فانه مع بينهما باب السبعة في الوجوب البني و  
الحكمة في الوجوب بعد التحجير بين الظن والجملة واما ما افاد بقوله في المنق مطلق الوجوب  
والثابت الوجوب البني فهو ما اخذ من كلام الشهيد في الذكرى وما لولانا احمد الزكي  
في ابان احكامه اكثر الروايات الوجوه الا في الكيفية اجمعها واصررها ان العدد  
في وجوبها هو الحسن وهو قائل اكثر الفقهاء المرويين الا ان ثم قال في فقه البيان  
تكملا من هذا البيت بسبعة وهو في بعض الروايات وبعض الاقوال الشيخ مع انه يقول  
بالوجوب التحجير في الجمعة والسمي بالسبعة جمالا لاجل ان هو اتم انتهى كلامه طاب ثراه  
هذا واما جعله ركعتين من هذا البعد لئلا عليه من قولها باللام وعلى نوره حسنة  
وفاد كما تاتي في قائل ثم قد يمكن ان يقال معنى الرواية الدالة على السبعة ان الجمعة  
انما يجب اذا حصل الاجتماع لا في اجتماع اتفق على الاجتماع الذي يحتاج منه الى حاكم  
اقل من اربعة حصول سبعة موصوفة بهذه الصفات التي ذكرها ولا يجب ان يكون هؤلاء  
السبعة المختلفين بالذات بل يجوز الاختلاف بالامتنان يكون الذين يضر الحدود  
مثلا احدا الشاهدين والمدعى عليه فاذا اجمع تحقق هذه الصفات السبعة في اقل من  
سبعة امتداد وقد نصت الرواية الاخرى على ان اقل من الجمعة لا يجرى ولم يذكر فيها ما ذكر  
في هذه فيذكر فيها وجب يحصل الجمع بهذا الطريق ويقول بانهم من التناقض ولا يفركون  
هذا المعنى خلاف الظاهر لانه كثير ما يصار الى غير الظاهر اذا دل الدليل عليه وقد  
هنا فلا فلا يضر في ذلك من في خمسة وزاد مما لا يفرق لا يكون الخطبة في الجمعة  
وصلوة ركعتين على اقل من خمسة وصح الامام واربعة افعال لا دلالة فيها بغيره



الوجه بالعبثي كونه على اعتقاده متروكا بالبيعة كما مر ذكره في الباب لا يبعد الا  
 نظير الكتاب بل لا بد من الوجه بطلان الا بطريق مفهوم الخالف وهو بل لا بد من الخلف  
 وكونه بل لا خلاف كما مر في ما عرفت في الباب الثاني من وجوب تحقيق العلم وتبني  
 اطلاق لفظ الامام وانظر في المعصوم من العترة من ذرية ابي العباس الطاهر  
 ادفعنا بحججنا في حجة سبعة او عشرة ادعاء اول طريقة الاستدلال بها على حقيقة هب  
 من المذاهب الثلاثة المشهورة عند ائمتنا نعم يستفاد منها ان اقل عدد متعدي حجة  
 سبعة هو الافضل بمعنى اكثر ثوابا او حجة وهو المفضل اما انها متخبة او واجبة  
 وخصوصا وعبنا ولا سيما في هذا الزمان او متخبة وبأي شرط يتحقق من هذا فلا بد لان  
 لها عليه اصلا فلو جعل الدام فيها للعدول في مذهبها يجعل اليهود موافقا لغيرهم  
 ويجعل على ما يطابق رايه فذكر في الباب كذا ما سبق في الكتاب له اول بيان لا بد من  
 الحساب كما هو ظاهر على اولى الالباب بما يجمل من الاخبار الواردة في الباب الذي يدل على  
 عروجه بالبيعة ويقاين هذا الزمان فتذكر في القدر من ومنها حجة منسوبة حاتم  
 من الصادقة قال يجمع القوم اذا كانوا حجة فما زادوا ان كانوا اقل من حجة فلا يجمع لهم  
 والجمع واجبة على كل احد بعد الناس فيها الا حجة المروءة والمملوك والمسافر والمريض  
 والصبي يجمع بتبدي الميم اي يصلون اجمعة اولها اولها لا اعتبار بالزمن في حجة  
 وجه حجة على ما نصب اليه المستند عامته وفيه في مقام الجمع بين الاخبار وثابتا ان  
 الواقع فيها غير مستقيم بظاهرها بالاتفاق وهو ظاهر ثالثا ان الدام في القوم للعدد  
 وهم الذين تحققت لهم شرائعها بان كان منهم مبلح مع الجمع فانما كانوا حجة فارد  
 معقول لما مر من ان ما مثاله هذه الاخبار المطلقة العامة لا يمكن الاستدلال على وجهها  
 بما في هذا الزمان بل يجب تحقيقها بمثل ما مر في الحقيقة الكاملة من رايه كان لهم يوم  
 الجملة الا انهم ان هذا المقام كحماك واصفا لموضع مواضع ما في الدنيا الدجبة

الربقة التي اختصهم بها استقرها من هذا المقام اشارة الى ما يملوه بالبيعة  
 يعنيهم المستحقون لذلك المقام وهم المختصون بذلك الدرجة الربقة ولما يجلوه في  
 كما في زمن حضورهم وشهادتهم وامرهم من الاخبار وبارزوا من يرون اهل البيت  
 كما في زمن تقبيلهم وفي قبلة حضورهم وشهادتهم ولا ريب ان تلك الاخبار الاحاد  
 فليكنه التلاوات على قبيل النبي والهجرة الكاملة فليكنه الحق اتفاقا ما لا يخفى  
 متى انهم لم يتوها من نور الحمد والحمد اهل البيت فليكنه فقرات فليكنه بدور  
 على المراد في مقدمه عليها ومخصصها كما هو المقرر في الأصول وهو ما يرى ان  
 بالعبثي في القدر من سره ومنها حجة من يرونه من قال اذا كانا سبعة يوم الجمعة  
 فليصلوا في جماعة فليصلوا اليه ودعا العامة وليست كما على قوسا ومضى وليست بعد  
 بين الخطبتين ويحجها بالقرارة وبقيت في الركعة الاولى منها قبل الركوع اقول  
 فيها للشيخ كما هو الشايخ في اخبارنا فليكنه حتى نصب جماعة يوم الاحد منهم  
 الفاضل البزازي في مواضع من خبير المعاد فشرحه على الاثر ما لا حاشية  
 في اخبارهم ومجان في الجريد يحتاج الى التبرئة ويذكرنا بذا كثيرا من الان  
 من المذكورة في هذا الخبر محل عليه بالاتفاق ومع هذا نقول هذا بيان لما يجب  
 او يستحب ان يفعل الامام اذا كان صاحب الامامة كما اذا كان منصوبا من قبله  
 للصلوة وقيل المستند في حاشية المعلقة بهذا الموضع لعله يكون من القنوت  
 الثاني للقبلة فكيف يستدل صاحب الخبر الوارد على القبلة على حراز الجمعة او وجوبها  
 سيما مع وجوبها العيني على ان كونه واردا على القبلة محل تأمل اذا امتار السبعة  
 في كل ما للعدد ليس مذهب احد من المخالفين بان ابا حنيفة يكتفي بانفقادها  
 وفقت في جامع بقاء فيه الحدود ونفذت الاحكام بالامام عادلا او جابرا  
 او بانه اذن من ولاه من قاضي او صاحب سلطة بثلث سوى الامام والمشافعي



بأربعين رجلا أحزابا ليس مقبوضا بأبوابها شين سوى الإمام والواحد  
 له أحكسائر الحامات فليتا مل بالقدس سنة قال قدس سره ومنها بحجة عبد الملك  
 قال سمعت أبا عبد الله إذا كان يقوم في صلاة الجمعة أربع ركعات عدان كان لهم من  
 خطيب يخطب جمعوا إذا كانوا خمسة نفر أو ما جعلت ركعتين مكان الخطبتين وهذا أيضا منقول  
 منهم أن شرط حضور الإمام وأمنه الأمثل لهذا لأن العالم ثابت اليوم البقية  
 أقول فيها أولا أنها لا يتكلم في جريها مطلقا فضلا عن جريها هنا بل غاية ما  
 منها أن نقلها جاز إذا اجتمع هذا العدد بمقتضى هذا المذهب وهو جديس بخطب يتم  
 يمكن جعلها دليل على الخطيب بأنظام معتقة خارجة بان في دلالتها على جوازها  
 وبذلك على استحبابها ناد الحوان بمعنى الإباحة الخفيفة عما ثبت في العبادات لا أنها لا تكون  
 متساوية الطرفين بل لا بد فيها من الرجحان وهو معنى أفضل الرزق الواجب فلما  
 والمستند في صدق ثبات وجوبها العيني فذكرها في الباب خارج عن وضع الكتاب  
 وثابتنا فظهر مما نقلناه من العيون أن خطبة الجمعة من مضايقات الإمام المعتبرين  
 الطاعة بجميع الأمور الخلفه بنظام أحوال الرعية في معاشهم ومعادهم وفدت  
 مشروحا ما أن يجعله لنفسه أو يابدين لم يزل ذلك وهذا الجزاء العام مخصوص  
 به لا نراد أو رده عام وخاص فتأينا القاهر فاما أن يعلم تأييدها أولا لا الأولى أما  
 مقتزنان أدلوا الثاني أن يتقدم العام والخاص ففرضه امتام أربعة وفي الكل يجب  
 بناء العام على العام كاهل المنة منهم بالمراد من يخطب هو الإمام أو من يذن للخطبة  
 مع أن اجتماع خمسة من مقتد للوجوب العيني على ما هو في المسند فذكر في هذا الباب  
 خبر مناسب هذا الوجه أيضا قال قدس سره ومنها بحجة محمد بن مسلم مرادها سنة  
 مرادنا من فنية هل يصلون جماعة قال نعم يصلون أربعة إذا لم يكن لهم من خطيب ومنه  
 مثل سابقنا في الدلالة لوقوله وقد سبق أيضا ما فيه كفاية مع أنها لا يدل على المدعى

الأيضون

لا يقرى ممنوم الخالفة وقد وثق ما فيه قال قدس سره ومنها بحجة نذارة قال قال  
 أبو جعفر المجهول بوجه على من صلى العشاء فاحلة أدرك الجمعة وكان مولاه آتيا  
 كان يصلي العشاء وقت الظهر في سائر الأيام كما إذا صلى الصلوة مع زوجته  
 يرجعوا إلى حالهم فلم يزلوا بذلك سنة اليوم البقية أقول هذا بيان لا أكثر المنا  
 وبهذا لا ريب وجعل الحكم في وقوع صلوة عصر يوم الجمعة وقت الصلوة في سائر الأيام  
 وفرضه ذلك أي وقوع صلوة العصر وقت الظهر في سائر الأيام وقوله ذلك أي وقوع  
 صلوة العصر وقت الظهر في سائر الأيام سنة إلى يوم البقية حيث يكون الوقوع مجزا  
 كما أن الجهاد مع أن المشركين سنة إلى يوم البقية إذا تحققت شرائط وشرح ذلك أن ثبت  
 انظره أولا وقولنا في تأخره فمما سار الأيام البقية مكان النافذة قبله وهو يوم الجمعة  
 فبذلك قال فيجعل لزمان الظهر ولما كان العصر بعد الظهر من دون أن يتقدم عليه  
 عليه فافهم أيضا فلا يجرى بعده وقت الظهر في سائر الأيام قال أبو جعفر وقت صلوة  
 الجمعة في يوم الجمعة ساعة ترفل الشمس وقتها في السفر والحضر واحد وهو من المصنوع  
 و صلوة العصر يوم الجمعة وقت الأولى في سائر الأيام قال أبو جعفر حدثت قدس سره  
 ومنها بحجة أبي بصير ومحمد بن مسلم من الباقرين قال قال من ثلث مع فقد ذلك ثلثه في حق  
 والإربع ثلث فربما من غير صلاة الأسانق أقول نفى ما ذكر المسند صدق هذا الحديث  
 الشريف ولعله كونه من قبلنا لما هو بصدقه إثباته وهو مذكور في عقاب الأعمال  
 لابن بابويه رحمه الله عليه قال صلوة الجمعة من فضله والاجتماع إليها من فضله مع الناس  
 فان قلت رجل من غير صلاة ثلث مع فقد ذلك ثلثه في حق الحديث وهو باق في صريح  
 في وجوبها مع الإمام وقد رتبته معها ومع قطع النظر عن ذلك ففرضه في وجوبه  
 مله بحجة أبي بصير ومحمد بن مسلم في الباب الثاني فذلك الأجزاء الباقية بذكر وتفكر  
 قال منها محمد بن نذارة قال حدثنا أبو عبد الله عن صلوة الجمعة حق ثلث أنه يزيد







فهو عمل استحباب الجمعة على غيره من اوقات الكلام واختلاف حكم المسكن بغير ما  
 وجد في ذلك مما لا يوافق ما يتقاضي اجرائهم من هذا من وجوبنا من ذلك ثم لا يذهب عليك  
 ان هذا الجهد اصابه في ان وجوبها العيني انما يثبت في زمان حضور الامام <sup>ع</sup> اذا كان  
 على وجه السلطة والاستيلاء كادبها له حياطة من الاصحاب الحق منهم لما دريت في الا  
 فتذكر ما ملنا منها موثقة بهذا الملك ما لا يرقى قال في مثل ذلك لم يصل في الجمعة  
 فمنها الله قال قلت كيف اصنع قال صلوا جماعة يعني صلوا الجمعة اقول هذا مثل ما  
 في الدلالة و قد عرفنا في الاول تركها ما تركت نظائرهما في هذا الباب فان ذكرها ليس الا  
 تلوين لكلا سبعا منها حصة من مسلم من الصادق <sup>ع</sup> قال في الجمعة على من كان على راس  
 من يجنب فان زاد على ذلك فليس عليه شيء اقول هذا يقين منهم لاكثر المسافة التي يجب  
 معها الجمعة واما انها من يجب دبا على تحقق من العذر الخطية والبيان خاصا واما  
 انهما فلا دلالة لها عليه اصلا وهذا مثل ان يقول يجب الجهاد على من كان قادرا  
 عليه فان لم يكن قادرا على ذلك فليس عليه شيء قال ومن حشده عنه ايضا قال اذا بين  
 الجاه متبين تلك امبالا باس ان يجمع هؤلاء في زمانه بين القريتين اقول يجب  
 بيانها على تعدد الثواب للامام في بلدة واحدة او بلدين ويتصور ذلك ايضا  
 بالامام <sup>ع</sup> فبانه قال في حاشية الجليلي قال سئل ابا عبد الله <sup>ع</sup> عن لم يترك الخطية  
 يوم الجمعة قال يصل ركعتين فان فاته الصلوة لم يتركها فليصل ابعاد قال اذا  
 ادركت الامام قبل ان يسلك الركعة الاخرى فقد اذكت الصلوة فان اشاد ركعة  
 بعد ما ركع في الطريق ابع اقول فيها دلالة على ادراك الجمعة بايدان الركعة الاخرى <sup>ع</sup>  
 كوفيها افضل الواجبين ظاهر على انهما الاصل لا موه <sup>ع</sup> بالنظر في تقدير فواتها الا  
 ان بق هذا بنا اذا كانت حاجته مبنية على حضوره <sup>ع</sup> او من نفسه للصلاة  
 قال ومنها عند ذلك من الاحبار المستفيضين في المواثر معنى بانها كشيء جذا وبنائها

من القبر

من المعبرة كفاية من يدبرها انشاء الله اقول هذه ونظائرهما ما تركت القرض لها قد  
 علم حكمها انشاء الله ثم ما اسلفناه مخلصا مقدس من ان القول بوجوبها العيني في  
 هذا الزمان يعني ثابت بل لا يثبت في الحقيقة والحرمة فان قال بوجوبها العيني من زمان النبي <sup>ص</sup>  
 الى زمان النبي <sup>ص</sup> الذين نقبوا عنها الوجوب العيني <sup>ع</sup> صرحوا بالتحريم وادوا به الامام  
 وابده بعض الروايات السابقة واما القديما منهم فليس بتحريم منهم من صرح  
 بالحرمة كسلو و ابن اديس والسيد المرتضى كما صرح به الشهيد في الذكرى حيث قال  
 بالغ بعضهم منى الشرعية اصلها انما هو ما صرح به المرتضى و صرح سلا و ابن اديس  
 وهو قول الثاني من القولين بناء على ان اذن الامام شرط التحريم وهو مفقود و يعمد الى  
 الوجود في فعلكم <sup>ع</sup> على من سمع ذلك الا انك ليس بحجة على ما باقى من المكلفين ثم قال  
 هذا القول متوجه والايام الوجوب العيني واصحاب القول الاول يعني بهم القائلين  
 بالتحريم لا يقولون به انتم و اما ما اجاب به المستدل على هذا الدليل في الباب الثاني  
 فهو انما هذا بقوله يمنع انقضاء الوجوب العيني فان الادلة قامت عليه وبارك الله  
 في ذلك عليه ولو سلمنا الدلالة المذكورة انما دللت على الوجوب في الجملة اعني الوجوب الكلي  
 المحقق للعيني والتحريمي فاذا اشترى الاول لعدم القائل به على زعمكم بقى الاخر بفسه  
 ان الادلة ثم تقوم عليه عليه والعبادات ثم تدل عليه و كاعتبرت ومنه يظهر ان دلائلها  
 على الوجوب الكلي الشامل للمعق غير ثابت وعلى تقدير دلائلها عليه فيقول لما كان متحقق  
 تلك الطبيعة الكلية والحجارج في زمن ائمتها مشروطة بالثبوت فان لم يتحقق فنعلم  
 النظم ونوقف تحقيق الطبيعة الطبيعية عليه مع امثاله لا يتصور القول بتحققها والا  
 يلزم تحقق العتق من معنى تحقيق الموقوف عليه وهو غير معقول والجيب يمنع النظر  
 في الدليل وهو متين وحاصل ان اذن الامام لما كان مشروطا بغيره انما كان <sup>ع</sup> بطور ان  
 متحقق في هذا الزمان اولى فعل الاول يلزم القول بوجوب العيني وهم لا يقولون وهو انشاء



لا تقع محجة لا شفاء الشرط وهو ظاهر اللهم ان يقولوا بعدم اشتراط الادن مطلقا او يقتضونه  
 بغيران حصونه او يقولوا ان الان الحاصل عنهم والاحكام السابقة بحسب مجراء او  
 ان الفقيه معنونه من قبلهم معنونا بعبارة على العدم مع ذلك كله بوجه علم الامام وهو القول  
 بوجوبها العيني في هذا الزمان ومع عدم قولهم به مستند انه الى الاجماع والاختار كما  
 درست فظهر من ان احتجاج ابن ادريس بهذا المحجة على اشراط الامام او ما يثبت على القول  
 في صحته في غاية القوة والثبات بل هو غاية العفوة والوهانة كما يتوهم في بادى النظر  
 لان كلامهم مع القوم وهو متوجه عليهم وانما القول بان الادن شرط في الوجوب العيني في  
 التجبيري والاعتبار في ذلك على صالة الجوان وعلم دليل مانع فلا يعجز بولا بقوله لا  
 التقيد بالثبوت فيبقى ذلك كعدم دليل المنع بل لا بد من الجواز ولذلك قال الموفق في  
 ان لا يصلي الجمعة الا بان السلطان وامام القان مع ان دليل المنع ثابت كقولهم  
 لاجمة الا في مقام به الحدود وقد عرفت دلالة قوله اللهم ان هذا الكلام مخلقا  
 واصفيا له وموضع امثاله في الدرجة الرابعة التي اخصصتم بها قد بان في وجها  
 وقد درست دلالة ايضا فالجواب بان التوقف عليها بخصوصها متحقق في الكتاب  
 واما وقع الاستثناء فيقارن فيها الى الان فاصالة الجوان باقية غير مانعة بها بحكم ذلك  
 هذا على شرعيتها لا يخلو من قوة مع ان هؤلاء القائلين بوجوبها العيني باسمهم  
 متفقون على ان السلف كانوا اركان لها موهم من الزمان مع وجود العيني باسمهم  
 متفقون لكنهم يعللون بالثبوت وعدم امكان الاحتجاج عليه وهذا مجرد دعوى بل انما تركوا  
 مع وجوده فيها لانه لما لم يكن مخصوصه منصوصا من قبلهم لم يكن صالحا لاثباتها  
 فبعد الاتفاق على تركهم مع النقل والبقية لا يجدون مفعلا فالحاصل ان الترتيب اتفاق في البقية  
 احواله عدم كفاية الفقيه لخاله ولا يوجب لاحكامها على الاخرى اعماء فغلب الدليل هذا  
 ومنهم من كلامهم بغيرهم مجرد وجهين وليس فيه التبرير لوجوبها العيني من غير اشتراط  
 نعم في الشيخ

هذا الكلام لا يثبت في كتابنا  
 كتابنا في احتجاجنا على عدمه

نعم في الشيخ في الدين من بعض كلماتهم وانما انهم الوجوب العيني واول ايضا احوالي  
 ما يطابق فيهم فغوا واول من قال بوجوبها العيني صيغا في هذا الزمان ومنه سره العلم واليقين  
 ما نأخر عنه الى الان والافا كان هذا القول شايحا فيما بين من تقدمه ولذلك قال السيد  
 في عبادته السابقة وهو القول الثاني من القولين مع انه كان اول اعط منها مع من تقدمه  
 ثم مدول عنها لما عرض له من الشك ولذلك قال في شرحه على العدة ولو دعوى به على الاجماع على  
 عدم الوجوب العيني كان القول به في غاية القوة ولا اقل من التجبيري مع دعوى المحجة في  
 ليسوا اجتاده هذا المحجة شرعية مع ما عرفت ما حال الاختار ولذلك علم فيهم فغيره وكثير  
 من تأخر عنه من قوله هذا قال بعض الحاشية وبعضهم الى التجبيري وفي بعض آخر متوردا  
 2 بنه المحبس مدينه بين ذلك لا الى هؤلاء ولا هؤلاء فهذا سيدنا الفاضل الداماد  
 بقوله جوابي من استفتاء فامس سلوة الجمعة فاعلموا ان ما اليه يؤول في السبل واليه  
 قدور وحي القول من ان يرفضه وزمننا هذا وزمان غيبت مولانا الامام العالم  
 بالامر الحاكم بالقسطن افضل الواجب على التجبيري مع وجود مولانا النبابة العامر وهو  
 المجتهد اعني الفقيه المامون المستمع لعلوم الاجتهاد وشرائط الانشاء السلطان العا  
 هو الامام المعصوم او من يكون منصوصا من قبل صلوات الله عليه على الخصوص ومن له  
 استحقاق ان يتوب عنه من العوم من شروط انعقاد الجمع والاعباد ومع فقد ذلك  
 كله لاجمة داسا ولا يمد على الوجوب اصلا بعد ان من تقدمه كان اكثر منه على ما يقب  
 منه فيها واثق منه طبعا واشد منه اطلاقا على احوال السلف والائمة الماضية بل هو  
 بناء الامر على التقييد فغوا اولى به منه اولياء ابا في تجبيري بمثلهم اذا اجعنتنا  
 باجرب الجماعة فالأحوط تركها الزمان طمونا صاحب الزمان عليه السلام لانه المعصومين  
 صلوات الله الملك المنان اللهم عمل من غير وسيل بخبره واجلنا من الذين يدخلون تحت  
 مرادقات دولته ويخربون فسللا حبيته ويقالون فيه ويقولون الاعلاء كلمة

صاحنا



بسم الله الرحمن الرحيم  
 ورحمنا بقض عثمان القلم حامداً  
 شاكي أخطائهم مسلماً ومعبكاً  
 على رسول الكرم للعظم  
 ولما أوردت به الدين  
 بفتح اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم  
 ورحمنا بقض عثمان القلم حامداً  
 شاكي أخطائهم مسلماً ومعبكاً  
 على رسول الكرم للعظم  
 ولما أوردت به الدين  
 بفتح اعلم







